

[illegible]

والى حيث الذي هو المعلوم كالممكن وانما المعلوم من مطلقه فلهذا اجمع
 المنفي والمعلوم كالممكن فلا يجوز قضاؤه كما لم يقسم الذات على اقسام
 على الموجود والمعلوم كالممكن كما هو الذي لا يتصور من اطلاق المسمى
 على الذي هو قسم اقسامه فيجاء منه من حيث ما في قسمه انما هو المسمى
 الذي له ثبوت المسمى والممكن وذلك على ما في اقسامه انما هو
 المسمى والمسمى كالمسمى في اقسامه انما هو المسمى والمسمى
 ثابت وانما ان من المسمى في المسمى من مسمى الا ان المسمى في المسمى
 في الاعيان اما ان يكون له لون باا كالمسمى او هو موجود او يكون
 كونه بالمتعدي هو المسمى في المسمى الذي هو قسم من اقسامه
 ايضا فاما من الثابت كما ان الموجود والمعلوم كالمسمى في المسمى
 اي غير الكائن في الاعيان هو المسمى فان كان له مسمى في المسمى
 ثابت والاشقي فالأقسام اربعة فاما ان الثابت في المسمى
 يتناول في هذا المسمى هو ان المسمى هو المسمى والمسمى
 في المسمى في المسمى يتناول المسمى والمسمى في المسمى
 يتناول الموجود والمسمى في المسمى والمسمى في المسمى
 يتناول المسمى في المسمى في المسمى والمسمى في المسمى
 يتناول المسمى في المسمى في المسمى والمسمى في المسمى
 المتعدي كما في المسمى في المسمى في المسمى والمسمى في المسمى

سبباً فقدم الشرح الذي من شريك وهو غير انه محال الثاني في الوصف
 احد صفات البراري فان كان كذا اي من البراري لاي في نفس
 الله اي هذا الوصف فبما ان موجود لا شريك في نفس
 ووجهه حيث ان الله واحد فقدم احد الوصف
 الخدم وحوال وان لا يتم من الاستدراك وصف سماوي
 كما وصف الذي فيه من استدراك من حيث ليس هو استدراك
 الاستدراك في عارضه في كونه وجوداً واستدراكاً
 وحوال الثاني اما ما سلم انه اي هذا الوصف فبما ان
 اما وجوده في كونه موجوداً كونه وجوداً او الالباب
 غيراً وحوال في كونه اي اي كونه وجوداً
 احسن في كونه وجوداً لان كونه وجوداً
 موجوداً وحوال في كونه وجوداً لان كونه وجوداً
 فانما يتبادر المرصد الاول في الوجود والعدم وفيه مقاصد
 الاول في تعريفه اي تعريف الوجود فبما ان كونه وجوداً
 ان تعريفه في كونه وجوداً فبما ان كونه وجوداً
 لا بد ان لا كونه وجوداً فبما ان كونه وجوداً

رخص

هو انما هو انما ان يدركه النفس من غير ان يكون له وجود مستقل
واما في بيان بناء على ما قيل من ان لم يدركه بصورة يدركه النفس
في الامور المبدئية الى انية ما نسبت الى الاوثان الفاسدة والادراكات
فان المدرك هو الحقيقة بغيره وهو صورة لا يدركه الا من لا يتصور
ان يدركه البان بصورة وجود قطعي وجبره المنطوق بالعبارة
او لو كان كسبها محمد بن ابي نعيم كان ذلك المنطوق انما هو انما الى
فلا يكون يدركه على التمثل اي او انما لا يكون وجوده في صورة
وهذا ان بصورة كسب فلا يدرك الا انما هو الذي هو موجود
وجوده وجوده اي من وجوده ذلك الذي هو موجود
وبلغة وجوده اي وجوده ذلك الذي هو موجود
واللزام من كون العلم بوجوده كل دليل مستند الى دليل آخر به يتم العلم
على يدانية تصور الوجود فانه اذا كان وجوده في صورة ما لم يدركه كان وجوده
مطلق الذي هو وجوده من وجوده يدركه العقل الا انما هو الذي في حيزه
علم الناس بوجوده علمه في الوجود وجوده والعلم بالوجود
انما يكون في العلم في غير العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لوجوده كسبها مستند في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لانما لم يعلم وجوده الدليل لا يمكن ان يستدل به على وجوده بل هو

[illegible]

فان قيل بل هو وجودها الى حدوثها فكيف يتوصل تصور وجودها الى تصور
 الى تصور عدمها فكيف فان قيل المصروف والدليل هو ان يكون
 او عدمها لا بد ان يعلم وتوحيد الذين يكون بديها او غيبها اليه وفي
 للوجود سلسل من تلكه يتم من تصور فلما ان علم الوجود اليه كماله
 وجوده في الذين لا يعلم وجوده فيه في له في التصرفات بالوجودية علم
 بوجوده في تصور الموضوعات على الموضوعات فاعلم فيه بان فاصدق عليه الموضوع
 صديق عليه فيكون وقد لا يوجد ان يكون ذلك في التصرفات في الموضوع وقد لا يوجد
 فيكون له صديق على الموضوع في انما في قوله تعالى في صديق يحول على الموضوع
 وهو المعبر في الايجاب العلم من وجوده له الوجودات من الوجود الدال على
 بديها في تصور الوجود وان يقال فلو ان التصرفات بالوجود والوجود في تصور
 بديها وانه سوفيق على تصور الوجود والمعدم فيكون تصور الوجود والمعدم
 بل الوجود والمعدم بديها وكذا انوقف في التصديق على تصور بديها
 الذي هو ان ثبوتها او عدمها في تصور الموضوعات في تصور الوجود فيكون
 في تصورات بديها الامور بالبعيد فان قيل ان ثبوتها في اي بديها
 مطاعا في نفس اجزاء المصادرة لان الوجود من جهة اجزاءها فيكون ذلك
 بجميع بديها موقوف على الحكم بان الوجود بديها في تصور الموضوعات في تصور
 على تصور بديها او ركن ان الحكم في التصديق في تصور الموضوعات في تصور

بديها

[illegible]

ستر الاجر و قد يكون نصف ثمانية نصفه او بالعدم فبذلك
 وقد يقال لو كان للزوج و اجراء نصف الاثر اما نصف الزوج و ربع
 تعد اي مع الزوج و اندي هو كسب و بعد فليس اثر و قد وجد
 منصفه ما على كل من الزوجين او منصفه او نصف الزوج و نصف الزوجة
 اي هو نصف مقدم الشرائي الزوج و على نفسه لا نصف عند الاجراء
 اي اي الزوج و قد شك انما نصف مقدم فالزوج و نصف الزوجة و قد
 شك انما الزوج و نصف الزوجة و اما كسب الزوج و نصف الزوجة
 ان الرسم لا تعد مرة له نصفه و انما كسب الزوجة و نصف الزوج
 من الرسم انما ان الرسم يك ان يكون بالاعرف كما من الرسم
 المعروف و لا عرف من الزوج و لا كسب الزوج و انما نصف الزوجة
 فوجدنا الزوج و اعرف من كل باي اول ثم عليه اي الزوج و الزوج
 المعروف و الامم جزء الاثني و شره و اعرف من كل لان العلم بالكل
 يتوقف على العلم بالجزء من خبره و انما نصف الزوج من الرسم
 عام و انفس الاثني فانه نصفه و انما كسب الزوج و نصف الزوجة
 لم يتوقف بعض الاثني و انما كسب الزوج و نصف الزوجة و انما كسب
 كسب الزوجة و انما كسب الزوج و نصف الزوجة و انما كسب الزوج و نصف الزوجة
 من الرسم و انما كسب الزوج و نصف الزوجة و انما كسب الزوج و نصف الزوجة

[illegible]

و يحصل من اجتماعها الدار خارجا في البان اجزاء الوجود والعدم
فان الوجود ايضا متحد وقد عرف انه لا يتحد فيه شي عند اجتماع
الاشياء في ذاتها والوجود بالوجود ولا يتحد في حقيقة الوجود
فصل في تبينه ان اجزاء الوجود والوجود في حقيقة الوجود
لان وجود كل شئ من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
فانما به بل ما كل شئ من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
عنها وقد عرف ان ذلك من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
كان من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
وقد علم ان كل شئ من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
ما لوجود ولا بالعدم وهو يخرج ما بين الوجود والعدم في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
الاعلى من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
ان الوجود وعندهم تلك في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
بفصل الاجزاء الوجودية مع اولئك او قبل هذا في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
على التركيب من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
وهو في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
بل انما به بل ما كل شئ من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود

كما ينبغي ان يحفظوا محاربه اى جزاء الوجود بنصف المعلوم اى محاربه الوجود
 على ان عدمه ولا يكون الوجود ^{مفصل} على ان يكون محال على محاربه الوجود
 فلا بد ان يكون الوجود مركبا من اجزاء ^{مفصلة} وكله اكل برب
 من اجزاءه ^{مفصلة} الوجود في الخارج فانه مركب من اجزاء مفصلة
 في الشدة مثلا محض امور لا شئ منها بعينه ^{مفصلة} في ذاته ^{مفصلة} من اجزاءه
 وكذا الحال في الاجزاء الدنية فان وان نفس عن الانسان ^{مفصلة}
 وان كانا ^{مفصلة} من نفسهم من ذلك كون احد ^{مفصلة} من اجزاءه
 فان صفته ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه
 بالرسم قوله الرسم لا يعرف الكنه قلنا لا ينبغي له بالكنه والبناء ^{مفصلة}
 انه لا ينفذ اى الكنه ^{مفصلة} من الرسم اصلا ^{مفصلة} فان كان ^{مفصلة}
 ما تصور ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه
 الوجود انما لا يظال ^{مفصلة} من الوجود ^{مفصلة} من الوجود ^{مفصلة}
 كونه ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه
 على كونه ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه
 مبس ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه
 الاعم ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه
 الا ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه ^{مفصلة} من اجزاءه

اما چه یا خود می بیند هیچ فلاهون در دنیا که با اینهاست فانی گشته و نیست
 دنیا را با اینها بدین معنی و دنیا و اما از این دنیا که با خود می بیند و خود
 حسد من و ارضای تو ارضی است با فضل وجود سبحان الله ان العارض لا
 با مقصود که نفس با اینها نیست بلکه فلاهون و خود را با اینها با اینها
 دولی ان کون کسبا و اولی ان کون از او کانی عارضه و لا نه عقل
 با او و در تصور مفهوم العارض دون ظاهر و نه و من مدعی ان تصور
 الوجود اولی از اهل ان تصور که با اینها نیست و با اینها نیست و با اینها
 نفس که با تصور العارض تصور با اینها نیست و با اینها نیست و با اینها
 متجانبه و با اینها ضرورت فلاهون که کسبا و قد فانی عارضه و با اینها
 با اینها تصور العارض با اینها است و نه علی فانی عارضه و با اینها
 و فی نظر لان اما چه من تحت هر چه با اینها نیست و با اینها نیست و با اینها
 اما خود تصور الکلام عیان ان عارضه عارضه عارضه با اینها نیست و با اینها
 سبحان الله با اینها نیست و با اینها نیست و با اینها نیست و با اینها
 اما کسبا که با اینها نیست و با اینها نیست و با اینها نیست و با اینها
 بیرون از اینها نیست و با اینها نیست و با اینها نیست و با اینها
 کانی الوجود و در اینها نیست و با اینها نیست و با اینها نیست و با اینها
 که در دنیا نیست و با اینها نیست و با اینها نیست و با اینها

اشقت بنفسك كجسمه فيكون تفرقا فخطبا ما به السعد في كماله والاعتراف
 نحو تفرقا كالمفرد فان البدعي وان كان حاصلا الذين بدعيه لكن كمن
 مجبور لا حيث انه لا لفظ محصور من مراد به يعرف ليعلم انه لا لفظ
 مراد به وقد استعمل لوجه الله ايضا بان احد الم يستعمل فيكون
 الذي وفي النزاع فيه لكن لا العود والى الوجود ليس هو الكون
 الايمان بل كونه بوجوب الكون في الاعيان واما كمن ذكر ان الذي هو
 انه الوجود وشره باسما على اسم الله وذلك لانها في بدعيه كونه في الاعيان
 المعرفه انما منه من الممكن لكون الوجود بدعيه من بدعي انه لا يصح الوجود
 اصلا لا بد منه ولا كسب من مجموع المصوره حتى اعني ذلك بامر من الاول
 المصوره انما يكون متميزه عن غيره لان كونه متميزا لمصوره من غير
 ومتميزا بمميزه متميزا ليس به سبب محض في نفسه فلو فاعلم
 على فضل السبب المطلق الذي هو عدم مطلق لا تعمل الا بعد العمل الوجود
 لكونه مضافا اليه في عدم الوجود لو فاعلم كل واحد من الوجود والعدم على
 تعمل الاخر واذا بان المصوره متميزه عن غيره لا تعمل الا بالامر من غير
 على ختم في المصوره تعمل السبب الذي هو مضاف الى الوجود كما يمكن
 السبب لا يكاد يكون عدم الوجود وكما عرف الامر بدعيه الوجود واذا
 عرف هناك ان المعبره الموجهه من عمل على مجموع وكذا بعض

في نفسه لا وجود له فهو شيء بل هو نفس الله الحي الذي لا يكون له ان يكون له شيء
وذلك من غير ان يتغير في نفسه على هذا ما لم يرفع ذلك احد في وانما الله تعالى
ليس بالعدم ولا سائر ما لا يتغير في نفسه بل هو نفس الوجود والعدم
والشيء على ذلك احد في وانما الله تعالى ليس به لانه لا يقدر الذي كلامنا
فيه الا انه الله المتصور هو انما لا يكون له نفس فيحصل فيه الوجود ولا غير
على انه يكون له تصور او نفس في وجوده والا لا يتصور ان يتصور شيئا في نفسه
في نفس المخلوق اعني وجوده والوجود المتصور وانما بان ما ذكره
من ان تصور النفس هو انما لا يكون له نفس في الوجود المتصور
بما لا يتصور الوجود المتصور وليس له نفس في الوجود المتصور
في النفس هو انما لا يكون له نفس في الوجود المتصور
من تصور في العالم يكون العلوم نفسا حاصله عند سواها
الوجود هو نفس في الوجود المتصور في الوجود المتصور
وذلك كما يتصور في الوجود المتصور في الوجود المتصور
او يتصور في الوجود المتصور في الوجود المتصور
الوجود في الوجود المتصور في الوجود المتصور
بما لا يتصور في الوجود المتصور في الوجود المتصور
قال في الوجود في الوجود المتصور في الوجود المتصور

انه اي موجود هو تلك العين والمعدوم هو غير العين وفاته فانه فانه
 لتبينه على ان المعروف هو الوجود والغير هو المعدوم في نفسه لا يوجد
 في غير الوجود. وبعين غيره ولا ما هو الوجود منها انما انه انقسم الى فاعل
 مستعمل اي موجود ومنزلة انقسم الى حادث وقديم والمعدوم ما كان
 كذلك الثالث انه ما يعلم في خبره اي اصح ان يعلم في خبره والمعدوم ما لا يعلم
 في خبره مما لا يعلم في خبره في الوجود ويعلم منها تعريفات الوجود في الوجود
 فهو العين او انقسم الى فاعل ومستعمل او الى حادث وقديم او قديم
 ان يعلم في خبره في خبره في كل ما ذكره هذا فاعل تعريف مشترك باقاي كما
 يعني فاعل في خبره في خبر الوجود والوجود والوجود في خبره في خبره
 العبارات والافعال التي برز في الوجود والوجود في خبره في خبره
 به خبره في خبره في خبر الوجود في خبره في خبره في خبره في خبره
 ان خبره في خبره في خبر الوجود في خبره في خبره في خبره في خبره
 منها في خبره في خبر الوجود في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
 ايضا ووري المقصد الثاني في انه اي الوجود مشترك في خبره في خبره
 اي هو مشترك في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
 غير الى محسن وانما به في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
 عندكم كما في منوطه عند غيرهم وانما في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره

الاول ان نوع من مستتر لا مشعر مجزوم به ای بالوجود عند التردد فی جنس
 من نوع موجودات و اشخاص ضروره انه من الوجود یعنی تعذر کونه غیر
 مستتر اما من خصوصیات او محض و اما کان بها و در باب خبر
 افتاده مع رد الیه و اما مع الاول فکان التردد فی خصوصیات من
 التردد فی وجودات انشری این تکرار خصوصیات و اما علی التام
 التردد فی شئ مجزوم التردد فیما یحق قطعاً و التامی بالاعمال و اما
 بوجود ممکن و متعین نه سبباً علی موجوداتم و التردد فی ان کتب
 السیاحه و ممکن دعی الحدیث کونه ممکناً جوهر و عرض و اذ کان
 هو متعیناً و غیر متعیناً و کذا التردد فی انواع موجودات و اشخاصاً مجزوم
 تردد فی نوعه خصوصیات موجودات و الی غیره من الوجود و اما سبباً
 التردد و کذا اذا افتدنا ان کتب السیاحه ممکن فی غیر نوعه
 فانه یرون انها کونه ممکنه الی افتاد کونه و جمیع ان افتاد کونه موجوداً
 باقی علی حاله غیر اصلاً فلو ان الوجود و مستتر مع تغییر افتاد البقاء
 الالباقی اذا تردد فی خصوصیات فقد تردد فی مستتر الوجود و کذا اذا
 زال افتاد و جمیع الی بعضه الی افتاد و هو الوجود الا ان البقاء فی
 ظاهره و و زوال جمیع ملفظ الوجود مستترک جمیع موجودات
 قد یوں الاستیراک تعظیماً لا معنویاً لان دخول من لغت ان به مجزوم

مع انظر من يعطى العلم بوضعه وازلا كيف ما تطلب من حيث
 ان يكون الاشتراك محورا الوجه الثاني اما القسم الثاني الوجه
 الثالث وهو الممكن وجوده وجودا مجردا وجودا عرضيا وهذا القسم
 وجوداته الانواع والاشياء وانقسم هو وجودا الى هذه هي وجودات
 فان كان في اثنين من واحد هو وجودا في قسم مشترك بين جميع
 ان ينقسم اليها من اولان فلهذا ينقسم ضم محقق الى مشترك لانها
 فلهذا وجودا الى ما ذكرتم للاشتراك المعطى كما قسم بين
 الفوارق والباقي لكونه مشتركا بينهما يعطى لانا نقول به في قسم
 قسمه لا يعطى على وضع المعطى والعلم به وذلك ان يعطى بالكلية
 المعطى ومنه ولكن فيها محقق المعطى الذي بين السمي والاشياء
 ذلك الذي ذكرتم من القسم للاشتراك المعطى لنفسهم بين فوارق
 على الوضع والعلم به ويختلف كحسب خلاف التعريف ولا يمكن فيه تغير المعطى
 فالاشتراك المعطى واجبة القسمية هذا وقد قيل ان القسم مثل
 العين انما هو باعتبار ما وجدنا القسم المعطى يقول الى الاشتراك
 معطى ولا يابى ان يدل على ان يكون في الانقسام وجودا في وجود الاشياء
 لجزئ مثل ذلك الوجه وقد نقض مع ان الوجهان في غاية وضوح
 فيقال نحن نحكم بالامانة لان ذلك السبب اي نجزم بان له عاقبة
 نزيد

[illegible]

قلنت زبانا ان كون موجود الوجود خاص في كبر موجوده مثل كبر
 ذلك حيز الجوار ان كون موجود الوجود من ذلك الوجود واما من
 قيل اذا اريد ان لا يوجد الوجود واما الوجود وان كان مستحيلا
 اصله بطل الاقتصار فتنافى في كانه كونه على وجهه او ساعه على كونه
 عطفيا على سببه انما ان يكون موضوع مختلفا بحسب اختلافه انما لا نسلم ان
 عدمه واما اصله مستحيل واما كونه في الوجود وان كان الوجود
 نفيا في الحقيقة فالعدم رفع الحقيقة فلا شك ان رفع الحقيقة وكل حقيقة
 منها رفع الباطن والشرط بين الحقيقة والعدم واما ما مر لا يشهد و
 ان كان الوجود لا يندفع على ان يكون مستحيلا في كل الباطن والعدم
 مخصوص بغير رفع لظلاله وكون الشرط بين ذلك الوجود ووجهه غير
 طمان ترد بدعي الوجود المطلق على تقدير شئ وبين رفعه على الوجود
 الرابع قال بعض الفضلاء بعد الحقيقة ان كون الوجود مستحيلا مستحيل ووجهه لا
 حاشية فيها الى ذلك بل من حيثها او في شئ او بغيره ان من الوجود
 والوجود كالمسود والبيض من الوجود من حيثها او بغيره ان من الوجود
 باليس من الوجود والعدم كالمسود والبيض من الوجود من حيثها او بغيره
 في النور والظلمة كالمسود والبيض من الوجود من حيثها او بغيره
 وادعاهما ووجه الذي درنا لا يمتنع الا انما ندفعه غير متعنه واما

بأنسبها إلى المنفعة فوافق فيها أديبنا وكذا في صياح شريفه
ويؤيد فيه ما يشبهه ويستحق أن يقال فيها كمال الصفا فان اعتبر مجموعها
ثم الكلام ان ادعى موافاق من افرد الوجود وبطل شبهة كاشفة
والمستحق الوجود كما قيل في ذلك بعض من يفهم من فهم آراء
الوجود غير مشترك في غير ذلك ما يستلزم من حيث لا يدري اولها
ان الوجود مفعول واحد انما عليه الوجودات كقوله عليه السلام في غير ذلك
الوجودات لغيره البعد في كل واحد ووجوده كذا في غير ذلك
واذا تم نحن الوجود المنفعة باسمه سبحانه واحدة عامة لم يفرق
بذلك واحد عام لان تلك الدعوى متفردة بغير مفعول
الامور فلا بد لكل واحدة من تلك الدعوى من بيان على عدة وانما
ان انه ليس او كان واحدا متساويا فلا بد ان يكون الدعوى متساوية
متساوية لتلك المنفعة وتمامها اما ان يكون باسمه واحد عام مجبى
لولا وجه التفرع بخصوص كل واحد من ذلك المنفعة فمن قال الوجود
غير مشترك فلا شك ان حكمه هذا غير مخصص على الوجود واحد بل هو كل
علو كان مفعول الوجود وحده لا يضاف ذلك القائل الى ان يفرق على كل
واحد من وجودات الوجودات انه غير مشترك لان ان يفرق الوجود
الواحد وعلى منعه باعتبار خصوصية كل واحد منه لكنه مفعول واحد

على ان الوجود غير مشترك في ما هو الوجود فلا بد له من ان يكون مبدءا واحدا
 متناه لا يجوز ان يمتد ما وقد حكم على ذلك المنكر ثم اتى بي هذا وقد نتوان
 غير مستند فلا بد ان يكون ذلك المعتبر متحفظا فقد ثبت ان الاعتراض في
 مشترك في مبدء الوجود اما ما عدا ذلك ان المبدء لا يوجد بعد ذلك
 لا يوجد مشترك في مبدء الوجود وذلك لا يقتضي وجودا مشتركا
 بل يقتضي نفور وجود ذلك في ذات الوجود مشترك في مبدء الوجود
 فانه لا يقتضي شيئا مشترك في مبدء الوجود بل يقتضي نفوره وتبين ان
 لا يقتضي لادامه وجوده على نفسه فقط ويمكن ان يكون الوجودان
 بالوجود مشترك في حفظ الوجود في المبدء واحد من جميع الخصائص
 فيكون عليهما حكما عاما لهما المبدء المتماثل اما ما من غير ما في
 يبرهن على خصوصية كل واحد منهما الوجود ليس ولم يكن الوجود مشترك
 مشترك كالم مشترك الوجود من الممكن فاما اذا قلنا على نفور الوجود
 محال متناه مشترك اما ان يكون موجودا او لا فغلب له الوجود مشترك
 لا يكون مشترك في مبدء الوجود واحد او مشترك في مبدء الوجود
 مشترك فاما ان كان الوجود مشترك في مبدء الوجود واحد او مشترك
 في مبدء الوجود واحد او مشترك في مبدء الوجود واحد او مشترك
 في مبدء الوجود واحد او مشترك في مبدء الوجود واحد او مشترك

له وجود این و آن کان الوجود نفس محض و زاید علیها معلوم الاستغناء بانوار
 لا شئ ان يكون الحقيقة الواحدة تفيض في وان يكون موجوده و وجود
 وان كان زاید علیها و اما من قال بسبب الوجود مشترک بمنزله مشترک
 بین الكل مشترکا لفظا و هم الوجود بان نفس محضه في الكل و هو محض
 و ههنا بدلت نفس عن شئ و انما هو ان الوجود مشترک بظهور
 الواجب و ممکن و مشترک مشترکات کلها و بدلتها فلهذا لم يفتقد
 الیه لفظا الثالث فی ان الوجود نفس کاینه او جرد او زاید علیها و
 بدلتها لم یقل احد بان الوجود زائد عما شئ فاما ان يكون نفس کاینه
 فی کل ای الواجب و ممکن جردا او زاید علیها فی الكل او ممکن کاینه
 فی الواجب او زاید علیها فی ممکن او کاینه فی الاحوال الاخر لم یقل احد
 فانصرف الی کاینه احد فالسج انی محض الشئ و الی محض چیزی
 من الوجود انه نفس محضه فی کل ای الواجب و ممکن کاد لوجوده کاینه
 نوکان الوجود زاید علی کاینه کاینه مشترک من جرد غیر موجود ای اذا
 اعتبر کاینه و جردا و انما مع قطع النظر عن جميع ما هو خارج عنها لم یکن
 کاینه محضه و اولاً و لفظه شئ مقدم من الوجود و الیها و باید
 به اللفظ المحض و هم الی هو کاینه بالوجود و انه ما فی الوجود کاینه
 و محضه و هو و اما و ههنا و جواب من وجهین الاول یحتمل ان

۱۵۷

الزيادة على معرفتها بالاشياء في حال لو كان وادخلنا في
 كمال الجسم من حيث هو غير اشياء فاذا انعم الله سبحانه وتعالى
 الذي ليس من سواد وادخلنا في ذلك الجسم سوادا
 معا وانه ما قلنا وان في كل واحد من هاتين من حيث هو لا موجود ولا معد
 كما سباني في امر صدقنا في كل منهما اي من الوجود والعدم امر لا
 يقع اليها فقولنا انما هي من حيث هو لا موجود ولا معد وانه ليس
 بين الوجود ولا في الوجود وانه ليس بينهما وادخلنا في كل واحد
 راد عليها فاذا اشترى بها الوجود كانت موجودة وادخلنا بها العدم
 معدومته وادخلنا بها ليس بها لم تكن ان يكون عليها ما بها موجودة او
 معدومته ولا شئ ان انما هي ممكنة حينها من غير علم الوجود ونقص الوجود
 ينضم الى كائنه وحده لا الى كائنه المتخوذة مع العدم من علم الفاعل ولا
 الى كائنه المتخوذة مع الوجود من كونه موجودة قبل وجوده وادخلنا
 ينضم اليها لا بشرط كونها موجودة ولا بشرط كونها معدومة بل في كل
 هذا الوجود ولا وجود آخر وكل ذلك على ما في الجواهر في محالها الوجود
 الثاني في عدم حقيقة الشئ في شرح وجوده اي وجوده في الشئ نفسه
 ضرورة فان ما لا يكون له في نفسه لم يكن ان ينفصل عنه شئ منه ولا
 شك ان الوجود امر شئ في نفسه كما في الوجود وصفه زائدة فاعلم انما هي

لزوم این که قبل از تمام الوجودها وجود و قدیم گون است و موجود است و این
 حقیقت و الباقی از قدم است و نفسی است که آن کان الوجود است و این معنی الوجود
 الاصلی و بعد از آنکه در آن است این کان غیر الوجود الاصلی است
 و کان الوجود است این صفت فاعله فاعله بکانها قبل تمام الوجود
 بها وجود و ثابت و سلسله الوجودات الی بالا تا نبیند و بهو متشعشع
 است و فلا بد که این وجودها را که در این صفت و بعد از آنکه در این صفت
 بهو متشعشع و در آن جمیع هذه الوجودات از ایزد است و این صفت
 لها به ففقط این معنی بها و بهو و قبلها لا متشعشع است و بعد از آنکه در این صفت
 است و بعد از آنکه در آن جمیع هذه الوجودات از ایزد است و این صفت
 بل معنی آنها و بهو و بعد از آنکه در این صفت و بعد از آنکه در این صفت
 و خود به هر الوجود و کان الوجود است و بعد از آنکه در این صفت
 فان قیامها بالموصوف و مع وجود الموصوف و نفس و اما الوجود
 فاضر و بهو متشعشع و در آن جمیع هذه الوجودات از ایزد است و این صفت
 من لزوم این است و بعد از آنکه در این صفت و بعد از آنکه در این صفت
 سلسله الوجودات الی بالا تا نبیند و بهو متشعشع است و بعد از آنکه در این صفت
 قبل از تمام الوجودها وجود و قدیم گون است و این صفت
 انطیاقی حکماها الی نه فلا یصح قطع بل الی انطیاقی الضرورة و بکنیم

بان کل منفه نبوتی ای موجوده فی خارج فان قیامها بالخصوص ووجوده
 ولبس الوجود منفه موجوده فی خارج علی امتیاز من سبب وجوده ای
 فی العقل ووجه نعم نبوتی سبب سبب واخلای منسوبه لیسر نه موجود
 فی خارج فلا يكون مندرجاً فی ذلك انهم الصوری من اوقد اعترض بان
 الوجود من ان صغارهم سبب ان الوجود سبب ان علی کانه لایه نسبتاً لوان
 ان يكون خبره منها وان لم یب سبب انه احد الوجه الثالث لو كان الوجود
 زائداً علی کانه او خبره اصحاباً لكان له وجود اخر لا منافی الصانع لایم
 هو لیس من غیر نقل الكلام الی وجود الوجود ولسلسل الوجودات الی ما
 لا یختم به واما اب المنع ای لایم التلازمه او قد يكون الوجود من مجموع
 التائه فلا يكون موجود بل من دوام الاستحاضة انما یستفید من
 وانما یستفید الصانع هو ان کما هو ان الوجود ووجوده علی
 المنظر برقد يكون وجود الوجود ولفظه لا یدل علی وجوده ولفظه
 نقول قدم القدم فیه وحدت الوجود علی نفسه علی نفسه یكون القدم
 موجوده فی الخارج ولفظه سبب الی اسفل ما ذکر من وجود الوجود واما
 الاسکان ولفظه ولفظه من الانواع المتعارفه لیس سببانی وکما کان کل
 علی سبب سبب الی علی ولفظه سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 ولفظه سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب

[illegible]

زائد علیها و الا ممکن و لکن هیچ جمیع بل کون جنبها و هو متعلق به نسبت
 وجود واجب علی تقدیر از یاد که گفتا محتاجا الی علی منسبتی ان وجود به وجود
 خارجی و هو هم نسبت به هر از ادانه محتاج الی علی توحد به بل امر از ادانه علی تقدیر
 زیاده و قیاسه مالا به کما مضطرب و الفان امانیه مالا به مالا به مالا به
 امانیه او غیره و چیست باین امانیه لا شک این مقدمه علی حصول و اما این
 علیه بک ان کون با وجود و هم فان تقدم الثابت تقدمه بالقیاس الی المعلوم
 قد يكون لغير الوجود تقدم حاشیه گفته علی وجود و فاینها فایله الوجود و
 و انما بل تقدم علی المعلوم لانه علی فایله و پس و لکن تقدم با وجود
 لما ذکریم بعینه من لزوم وجود پیش قبل وجود و چگونه موقوفه است بر این
 من لزوم تقدم شرعی نفسه المستقبل و اذا کان تقدم الفاعل
 لا بالوجود و لا بخبر ان کون تقدم الفاعل لک انما فایله لاخر او قبل
 مقومه امانیه و المقوم لنفس تقدمه ضروره لکونه علی و پس بک
 التقدم الثابت لاخر او بالوجود و لا ما یجزم بذلك تقدم لاخر او
 قطعاً بنظر من الوجود و این سخن وجود لاخر او و امانیه فایله او لا خلفاً
 امانیه من چیست مالا به بار وجود و او عدم منها خبر تقدمه جزم
 علیه فایله کما تقدم منها بک الوجود و اما ممکن و لکن تقدم اصلاً لا قبل
 هو ای تقدم المقوم علی امانیه تقدمه علیه با وجود و الباقی لا یجزم

قصد الوجود منها الواقع بل على تقديره بل الوجود لها فاما اذا قلنا ان
 متقدم على الآخر من غير ان يكون له وجودا مساويا لوجوده بل الوجود
 على الاثرين بل يريد بها كنه سر وجوده كان وجوده ثم متقدم على
 وجوده وكل لا نقول هذه هي كنه اي كون مفهوم كنه سر وجوده
 ما تقدمه كان سابقا عليه من التقدم التام للبرهان بالقياس الى
 واسمها محضه اي هذه هي كنه معنى المفهوم لا باعتبار الوجود ولا باعتبار كنه
 قبل ان يوجد الا ان لا تتحقق الا باعتبار الوجود وهو اي مد الذي ذكرناه
 من انصاف التقدم بالقياس حال عدمه كما في الترتيب المتصاعدا وقد
 ثبت ان عدمه من العطف قد انصفت بالتقدم على المعنى حال كونه
 بعده منه فلا يكون تقدمها عليه كنه الوجود فجاز ان يكون محال
 انما هو محله لك وما يقال من انه اذا كان هذه هي كنه ما يتقدم
 حال عدمه من كونها محله لا يتحقق ما يتقدم على هذه هي كنه
 لا باعتبار الوجود وقد انصفت كنهها من الترتيب المتصاعدا
 بوجوده من الترتيب المتصاعدا الى كنهها من كونها محله
 فبذلك هي متقدم لا باعتبار الوجود كما لا يخفى لاحكامها وان
 للوجود هو كنهها العاطية لا بد من كنهها من كونها محله
 كنه ان لا يحل له افادة الوجود وذلك لان مشيئة الايجاب

ساده ص

عن مرتبة الوجود بالضرورة فان عالم الوحدة نفسه لم يغير مرتبة الوجود
قطعا او كان الوجود غيره او الوجود نفسه في لا يكون ان يكون
من حيث هو مقتضية لوجودها كما يجوز من قبل وجوده زائد اعني انه
والمتوسط للوجود وهو العلة الفاعلية لابد ان يحظر العمل له المحذور
الوجود وحسب كنهه ان يلاحظ له استفادة الوجود وذلك لان الوجود
في كنهه فلا يكون ان يقدم فاعل الوجود مستفيدة عليه بالوجود ضرورة
والقول بالماضي يجب ان يطرح فيه نظر عن وجوده وعدمه فان يعزبه
الماضي ودخول الامر في امها كما هو ينظر الى ذاتها بلا اعتبار وجود
وعدم والا لا يمنع من ان يتدور مع التردد لغير الوجود والعدم
فحين ان يكون تقديره عليها كالتدات دون الوجود فالتقدير
او ردتوه على وجوب لعدم العلة الموحدة على معلولها بالوجود
مستدفع لكونه معاديا للضرورة فيكون مكابرة وادع من ضرورة
الشرائح الشريفة العلة الفاعلية وبين ما جعلتوه مستفيدة المنع في
الفاعلية بين قد كشف عنه عطاء فلا يستدرك حواره او حواره
حوار الشرائع فيه فلم ينشأ ذكرناه شيئا اصلا وانما انها زائد
على الحقيقة لا يمكن في الواجب جميعا فبينما كان الاول انه زائد
على الماضية لا يمكن لوجوده اربعة الاول ان الماضية الماضية

حيث يبرهن القبول للعدم والامتناع وان لم يقبل العدم ارتفع الامتناع
عنه وانما يقف الجواب الذي ذكره في ان غاية الحكمة او حجة العلم
لكل حال كونها مأخوذة مع الوجود بانه لا يلزم ان يكون موجودا
ومعدوم معا ولو كان الوجود نفس الشيء الممكنة او حجة لم يكن ذلك
بل كانت مآلى العدم من حيث هي الصانع على تقدير كون الوجود
نفسها فان الوجود مآلى قبول نفسه واما على تقدير كونه جزءا لها فلا
الامتناع فيكون من حيث هي مأخوذة مع الوجود فلا يقبل العدم كما
مر فيجب عن بد الوجه بان اردت لقبول العدم انما هي
الممكنة فيكون محال من الوجود متعصبا بالعدم لمخرج لان غاية
العدم لا يتصور لها في نفسها عند مآلى هي نفي وان اردت لقبول العدم
ارضاءها بالممكنة فلا سلم وانما لو كانت نفس الوجود او كان الوجود جزءا
لها لا فائدة في ما مضى من حيث يبرهن العدم وذلك لان الوجود نفسه
يرتفع بالممكنة لانه اذا ارتفع الامتناع لم يبق وجه قطع او لا يترفع
ذلك الوجود به انه لا يترفع ملكه بانه ولو قام به لم يترفع بل موجود
واذا اجاز ارتجاع الوجود بالممكنة والصدق استغنى عن نفسه الذي هو العدم
جاء ذلك في الامتناع على تقدير كون الوجود نفسا او جزءا لها انما لا يعمل
الامتناع الممكنة كما مضى في شك او جردا فلا يكون الوجود نفسا او

لا جرمه انما محال به لا بفعل كذا انما تصور وجوده انما محال به
 الوجود والعدم من جهة اى الوجود والعدم نفسا لا محال به
 كانه كانت موجودة في الدين فكيف تفكر فيه تفكيرا في وجوده
 فاللازم مما ذكرتم ان الوجود الخارجى نفسا كانه ولا جرمه
 في الوجود والعدم وانما رايته على كونه سوا ما كان وجودا خارجا
 ونسبنا له سلبا من عدمه لا بالقول على تقدير تسليم الوجود
 الوجود لا تصور فيه او تصور الوجود الوجود كونه كونه
 لا يمتنع كذا لا في حصوله في الدين كذا لا يمتنع كذا
 حصوله وانما تصور كذا في الوجود كذا لا يمتنع كذا
 وغير مستلزم له على وجه لا يمتنع فيه ولذلك كذا
 الوجود والعدم من جهة كونه كونه كونه كونه كونه
 لو كان كذا الوجود والعدم كذا من كذا كذا كذا كذا
 عاقل كذا كذا الى برهان كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 او انما تصور كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 ولا جرمه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 حقيقة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

كذا

بعض القضاة في الأثر من حاصل الدليل الذي هو الوجه الثاني أي أنه
الكنز كالمستثناة من قانونه في غير كونها كالمستثناة من قانونه ولا العكس
الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود في النصفين لا الصورة
الدليل كالمستثناة من قانونه في الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود
غير كالمستثناة من قانونه في الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود
بل ما كان في شئ من شئ من الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود
وغيرها ما كان في شئ من شئ من الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود
فإنه فلا يكون الوجود والعكس كالمستثناة من قانونه في الوجود
فيكون كالمستثناة من قانونه في الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود
منها ما كان في شئ من شئ من الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود
أن يكون بعض ما لم يتغيرها من كالمستثناة من قانونه في الوجود
في وجوده فلا يكون الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود
كالمستثناة من قانونه في الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود
فصل في كالمستثناة من قانونه في الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود
وكان قولنا الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود
سواء الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود
أو سواء الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود كالمستثناة من قانونه في الوجود

بعض القضاة في الأثر من حاصل الدليل الذي هو الوجه الثاني أي أنه

200

مسئله اشرف من غیر متناهی و اینها را وجودات مجردی که با کون وجود
 اولی و کون مجرد البیور فعد لعل که خبره الموجودات بدلیل این بود
 من الوجوه الرابع اما بخاک کون الوجود در وجودات بحاج من الدلیل الاول
 بان نقول کون آنکه کون حسب الالوان ای انواع الموجودات مضافا
 للمفصول کالجور فایه حسب الالوان المندرجه تحت مضمون عام لغضوبه لعل کل
 ما یسکن فی نفس الاله فی نفسه مضمون عام لغضوبه لکه و اما حاکر ذلک
 لان احدی یوان کل وجود زاید و نقصه منبجی فی حاکر ان یكون الوجود
 و انما فی نفس الالهات دون نفس فلا تسب و بحاج من الدلیل الثانی
 بان نقول کون الوجود اما مجردا و عرض فلما لا یجوز له عرض فانها
 ای مجردا و العرض من فم الموجود و الوجود یکس من فم الموجود
 لا یسأل ان یكون اشرف من رجا تحت المنصف بذلک اشرف فالمنصف
 التمحقق ان هذه الوجوه اشرف من رجا علی کون الوجود زاید علی غایه
 ممکن اما بقدر ما بر المعیون من ای مفهوم الوجود و مفهوم اسود و سفید و
 النصار الذی ان ای ذات الوجود و ذات اسود و سفید و النصار الذی ان ای ذات الوجود
 فی ای فی حاکر الذی ان ای ذات الوجود و ذات اسود و سفید و النصار الذی ان ای ذات الوجود
 هو لیس مفهوم الوجود بل لعل الی قل ان ماضی علیه اسود و سفید
 ای رجا بر لیس ماضی علیه الوجود و کس ای الی الوجود و اسود و سفید

21

كتابه من في الخارج العلوم ما بعد ما لا يعرف كالسواد والبيض
 السواد يونه منارة من يونه الجسم كخارج وقد قامت الاول
 ما ذكر من ان ماصدق عبد الله بن ماصدق عليه السلام ان
 بها يوهبان منها زمان هو الحق المطلق والواقع والالكان للابدية
 منارة في الخارج مع قطع النظر عن الوجود وكان للوجود والابدية
 حتم من قيامها يونه السواد في الخارج كما ان الجسم يونه خارج مع
 قطع النظر عن السواد والابدية اخرى حتم من قيام السواد
 في الخارج فكان لها اي اللابدية قبل تمام الوجود والابدية حتم من
 محذور ان يكون كلام الشيخ الى الحسن الاشعري وفحوى دلالة
 يدل على ان يكون الوجود من الوجود عن يوهبان الموجود
 بحيث لان ما ذكره ويحيل على ان الوجود والوجود ولا يتجارب في الخارج
 كتاب السواد والاسود الا ان هذا الاستدلال ان يكون يونه الوجود
 في الخارج عين يونه الوجود والسواد مثلما يكون ماصدق عليه السلام
 عين ماصدق عليه السلام ان يكون حتم في عدم الالكان
 للوجود ويوهبان حتم من محذورات الثانية بعينه ان الوجود
 والابدية خارج لان محذورات تلك الذات هو اعادة السواد والابدية
 لو لم يكن لاحد شك ان الوجود والوجود وكما لا شك ان السواد والابدية

واما قوله الثانية في الاعيان فهو من الوجود والوجود خارج
 واما قوله في الفصل فاشترى منه الوجود المحمول عليه تلك الموصية
 في العدم رسم اما ان تلك الوجودات الوجودات العينية كما
 ذات اسود واما بنو العبد فاشترى منها الحكماء الوجودات العينية
 وان واقعه هو ذلك اي لا يقولوا ان الوجودات الخارجية
 لا يخبر عن الثانية فاشترى كل ما متحدان هو به فالواحدة اي الوجود
 صفة حقيقة في ذاته فاشترى الوجودات العينية الوجودات الخارجية
 بعض الوجودات من مائة ووجود خارج في صفتها تلك صفتها من مائة
 العينية كما جنة على خارج في فصل في فصل في فصل في فصل في فصل
 اشترى الوجودات الخارجية وان خالفوا الوجودات الخارجية
 بقوله فاشترى ابن سينا الوجودات الخارجية من الصفات العينية
 الاعيان في الوجود او اشترى الوجودات الخارجية في الوجود او اشترى
 او عبر عما من الوجودات العينية في الوجودات العينية في الوجودات
 الوجودات العينية في الوجودات العينية في الوجودات العينية في الوجودات
 بر من الصفات الاولى من حيث الوجودات العينية في الوجودات العينية
 وذلك اي الوجودات العينية في الوجودات العينية في الوجودات العينية
 والعرضي فان صفات هذه اللفاظ معقولات عينية ولا وجود لها في الخارج

ان يكون موجودا مبدءا لا الواجب مبدءا فليكن كل شئ من الاشياء موجودا
 مبدءا وكل شئ منها حرفة وعلله ان الوجودات متساوية في تلك المبدء
 وبطلانها من ان يكون في الثاني بعض ان يكون في الاول وهو عدم وجوده
 من مبدء الوجود الذي فاعده انه محال بدیهه و هو الذي انشد او باب انه
 ثابت لتمامه لانه لا جازكون المركب هو انعدم موجوده مع كونه معدوما جاز
 ان يكون العدم بصرف موجوده بالعدم لانفعال لم لا يجوز ان يكون التجرد
 الذي هو عدم في شرط كونه لا جازا من التوثر فلا يلزم ذلك في الحال
 فعول ان كل وجود مبدءا في الواجب مبدءا والاشياء كحقيقة عند الاشياء
 لعدم شرطه وفي بعض النسخ لفظ شرط اي شرط كمال جهته مبدءا
 وجود الواجب الذي مبدءا لفظ المحال وهو جازكون كل شئ
 مبدءا لكل شئ حرفة وعلله وقد اجاب عنها من مبدء الوجود
 بعض المصنفين بان السراج في ان وجود الواجب عين مبدءا او لا
 في الوجود مبدءا من موجودا او لا لفعول ما لان الوجود
 هو عين حقيقة في الوجود والاشياء حقيقة في الوجود
 مفارقة لتمامات كل وجوده بخاصة في الوجود
 اما منه في مركبها في مطلق مفهوم الوجود فان مبدءا في مبدء الوجود
 اي محال عليه الوجود هو اطلاق ليس في الواجب امر اراد اطلاقه

ما بينه والواجب وفاعله بذاته وهو المسمى بالمتفهم بخصوصية ذاته ^{في} ^{الوجود}
 وبخاصة بذاته وهو المسمى بالمتفهم بالمتفهم من ذلك ان يكون
 المتفهم له لا يحتاجه مجردة ومجردة فلا يلزم فيه اذا كان مجردة
 مستويا في تمام ما بينه لوجوده بالمتفهم بالمتفهم بالوجود منها و
 ان كان ما بينه لوجوده بالمتفهم بالمتفهم بالوجود منها و
 لما بينه لوجوده بالمتفهم بالمتفهم بالوجود منها و
 زادوا في التوضيح فقالوا اما حقيقة اي حقيقة الواجب من مفهوم
 الكون في الاعيان فمراد به على ما بينه وبينه بالواجب لا يمتنع
 فانه يمتنع بالمتفهم بالمتفهم في الاعيان عارضة لما بينه وبينه
 كما انما عارضة لما بينه وبينه بالمتفهم بالمتفهم بالواجب بالواجب
 في المتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم
 وجود المتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم
 في حق واجب الوجود وهو بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم
 في ذلك ما لا فرق اذ ان من الواجب والمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم
 عارضة لما بينه وبينه بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم
 وحقيقة الكون في الاعيان هو اي ذلك الامر الثالث بالمتفهم
 عليه وجوده وبينه بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم بالمتفهم

ما ابا محمدي فقال وحق انه هذا القول صحيح انما هو موضوع وعمل
 في نسبة موضوعه وعلته وحق ان يكون موضوعا في نسبة موضوعه
 بمجمله يكون غير مستقل في نسبة على انها اي محمدي
 ومن حيث على اللغز انما اي لينة ان نسبة موضوعه لعلها هي
 ان نسبة الموضوع لعلها هي في نسبة وانها هي ان الحكاية وحق على
 ما عتبار الاجمال انما هو مستقل وحاصل هو ان هذا القول خبر وحقه
 وحق على عتبه وانما هو ان ولا يلزم حكاية في نسبة محمدي لان
 لها اعتبار ان اعتبار الاجمال ان يكون موضوع وعمل وحقه
 ما قبله لا عتبه وحق على عتبه وحقه انما هو ان هذا خبر
 وعمل اوله انما هو عتبه بان نسبة واقعة او نسبة بعد اعتبار
 حكاية في نسبة وحق على عتبه في نسبة ولا يلزم حكاية في نسبة
 من غير ان يخرج جواب عن جواب الحق انما هو انما هو انما هو
 خبر في نسبة الكلام انما كان عدم حكاية واذ اوجب حكاية في نسبة
 فصار عتبه بان فليت ان نسبة غير مستقلة كيف يوجد في
 حكاية في نسبة مستقل في نسبة المستقل وعتبه بان لعلها في نسبة
 وحقه بان لعلها في نسبة من غير مستقل كونها في نسبة وعمل في نسبة
 مستقلة فليت ان يوجد حكاية في نسبة ولا يلزم حكاية في نسبة
 والكذب امر واحد من جهة واحدة لانه كاذب في نسبة الكلام وحقه
 في نسبة في نسبة الكذب عتبه وحقه في نسبة وعمل انما هو
 فانما سلب بعد الكذب في نسبة الاجمال في نسبة في نسبة

240

الاجماع قلنا لا بد من اشتقاق الكذب من تحمل ثبوت الصدق لا
بحمل من يصدق بالصدق او يقال انه اذا صدق بمفصل فثبت
بمحمل واذا لم يحمل صدق للمفصل فلم يحمع الصدق والكذب في امر
واحد بل في امرين وهو ليس محم واورده على هذا جواب ان يحمل بمفصل
متحد ارجح بالذات ولا فرق بينهما الا بالحق لا فقط فالجواب اما قضية اوله
وجمع التاليف بنصف بالكذب موضوع وبحمول والتمسك بالصدق
اخر ارفق بموجوده في يحمل نصف لا يكون قضية فاذ كان قضية فدل
لها من محمل عنها فالحكم عنها بها ليس التاليف لان مفصل حكم عنه
فلا يصح لكونه محميا عنه ومما خرج محمل فدل يكون داخله خارجا
وبسبب تحمل محمل اخر يكون محميا عنه واللازم ان يحمل واذا لم يكن
بمحمل محم عنه في التمسك بصدقها وقضية في تحرك الالك ان يحرك
محمية في محم عنه وعدم وجود محم عنه في القضية وكذا ان قال محمل
اما صادق او كاذب لصدق عبارة عن ثبوت محمول للموضوع و
بمحمل ككذب الالك ادب فهو يكون بيان له وما ثبت الكاذب
فهو كاذب فيلزم اللبس على تقدير الصدق وكذا العكس فليس
بين الاجمال والتفصيل غير مفيد في الحكمي اخذ القضية محميا
لان ما من قضية الا وان يكون ارتباطها بالحق والصدق
فثبت عنه لا يكون القضية فاذ كان ثبت التمسك فيها ما خوده
من حيث الربط كيف يكون مستقيمة فدل بجواب محم في ما قال
محتمل الدوام ان ليس محم في ما هو ان في صورة محم في ما جاب
عنه حصل مما هو محم في ما جاب في ما جاب في ما جاب في ما جاب
على الطبعية الامة والافراد مع قطع النظر عن خصوصية الموضوع

و محمول بر این افراد و ان کان سر مد حکم مانع اما الاثر ارجح
و مگر مد اکاذیب طبع الکذب و ان کان حصه منزه و مد افرو
بل حکم بر سبب کاذبات صادق و اکذب با حقا و طبع استوی
فقط از غرض حصه منزه و محمول بر سبب احمق و اکذبات
موجب مد محمول و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد مد
و ماکمل حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
صادق و ماکمل حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
الصدق و اکذبات سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
انما هو سبب الواحد احمق مد ان حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
والاعراض و الکذب و ماکمل حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
بخیر احمق مد ماکمل حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
بجمع احمق مد ماکمل حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
حکم احمق مد ماکمل حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
مکمل حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
مصدق حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
قال بوم حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
بوم حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
ان حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
کان کاذبات حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
کذب بر محمول لم یثبت موضوع صدق احمق مد ان حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
مکمل حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد
و ماکمل حکم بر سبب احمق و مبرار خارج منصفه مد من مد مد مد

258.3

کل مد مد

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الغياثين والنجاة

[illegible]

لا يتصور في معنى الصورة أي حقيقة زائدة على الصورة التي لا تدل على شيء من
 النوع كما نعت في حاشية في خارج كتب التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 تلك الصورة التي تسمى اسم نعت في حاشية في خارج كتب التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 كما أن زيداً هو زيد لا يتصور أحد ما مع الآخر كذا التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 على أنها حقيقة لا غير من الوجود والوجود في كل وقت لا غير من الوجود والوجود في كل وقت
 بالاعتبار في الوجود والوجود في كل وقت لا غير من الوجود والوجود في كل وقت
 هذا في معنى الصورة أي حقيقة والذاتية لا يرد من غير ما يرد من غير ما يرد من غير ما يرد
 على الوجود والوجود في كل وقت لا غير من الوجود والوجود في كل وقت لا غير من الوجود والوجود في كل وقت
 باعتبار الذات والذاتية لا يرد من غير ما يرد من غير ما يرد من غير ما يرد من غير ما يرد
 ثم يرد من غير ما يرد من غير ما يرد من غير ما يرد من غير ما يرد من غير ما يرد من غير ما يرد
 وكذا الأخرى في كل وقت لا غير من الوجود والوجود في كل وقت لا غير من الوجود والوجود في كل وقت
 فانهم ومن هذا في معنى الصورة أي حقيقة في كل وقت لا غير من الوجود والوجود في كل وقت
 وأما في معنى الصورة أي حقيقة في كل وقت لا غير من الوجود والوجود في كل وقت لا غير من الوجود والوجود في كل وقت
 على أنه كما أن زيداً هو زيد لا يتصور أحد ما مع الآخر كذا التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 التي تسمى الصورة التي تسمى اسم نعت في حاشية في خارج كتب التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 السد كون في حاشية في خارج كتب التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 وهي في حاشية في خارج كتب التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 وجه اللفظ لأن في حاشية في خارج كتب التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 غيره بعد الأول لا يتصور في حاشية في خارج كتب التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 وعلى الثاني لا يتصور في حاشية في خارج كتب التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 فالجمل في حاشية في خارج كتب التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 على شيء أصلاً والآخر هو المصنفات في حاشية في خارج كتب التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 وإن قولنا زيداً هو زيد لا يتصور أحد ما مع الآخر كذا التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 زيداً هو زيد لا يتصور أحد ما مع الآخر كذا التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة
 لما كان في حاشية في خارج كتب التصديق أحد علماء الملاحمة التي تسمى الصورة

[illegible]

في قولهم ان الكمال هو الذي لا يوصف كون هو في الكمال على صورة من صورته فلو لم يكن
 فيه ما هو مظهر في قولهم ان الكمال فلا يكون كمالا بحسب السيد الشريف واما
 انما ان الكمال ما اصدق في كثير من شئ يكون ظاهرا كثيرا من غير غايتها
 في الخارج او في الدرع ما في واحد من خواصها بحيث يمتد بها في
 واحد بعينه نظرا في القول في صورة زكية الصورة الكثرة التي اذ كان
 الكمال في شئ بالذات زيدا ليس في شئ من هذه الكثرة بل وجوده في
 الخارج وجميعه يحصل عنه هذه الكثرة فلا يكون ظاهرا للشيء بل
 اظلالا كثيرا وفروع متباينة منه ومعوية الكمال هو الذي
 وما لو وجد من خواصه فلا يكون كمالا ودرجته نصفه في خواص
 الصورة لان الشدة في الذات هي الصورة الخارجية زيدا وليس في صور
 من صورته اذ كان على ما في هذا التصديق في الانشراح في الشدة
 الصورة في جميعه على تلك الصورة الكثرة والطبقة التي هي
 الصورة الخارجية للصورة الكثرة فان الدواعي من ان
 هذا دليل على صحة الانشراح يعني ان الصورة الخارجية متحدة مع
 الصورة الكثرة والصورة الكثرة متحدة مع الصورة الخارجية
 في انفسها احد اثنين بل يصح في الاخر فاذا كان الصورة مشتركة
 في زيدا في هذا يكون مشتركة فيهما وادراكنا في طبقتيها
 يكون زيدا في هذا طبقتيها فلا يكون مشتركة فيهما وهو مظهر في الكمال
 فبغير كمالا في بعض البرهان الصورة الخارجية زيدا في الصورة الكثرة
 متحدة في انفسها احد في انفسها الاخر فيما كانت الكثرة
 اظلالا زيدا يكون زيدا في هذا طبقتيها فلا يكون مشتركة فيهما
 عنها وهو غير واحد في قولهم ان الكمال في بعضه على كماله فلا
 ينهد في انفسها احد في انفسها احد في انفسها احد في انفسها احد
 عن قولهم ان الكمال في قولهم ان الكمال في قولهم ان الكمال في قولهم ان الكمال
 في قولهم ان الكمال في قولهم ان الكمال في قولهم ان الكمال في قولهم ان الكمال
 في قولهم ان الكمال في قولهم ان الكمال في قولهم ان الكمال في قولهم ان الكمال
 في قولهم ان الكمال في قولهم ان الكمال في قولهم ان الكمال في قولهم ان الكمال

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

306

۲۰
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وسواء حصل في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 من وجوده في الدرس فلو ان حصل في محال من الغلبة فلا بد من حصوله في الدرس
 مع سببه في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 الدرس من قدره في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 او غيره واما في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 فلو ان حصل في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 من طرفه من الكسرات الدرس او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 قوة واحدة واما في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 احد جانبيه معلوم فان حصل في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 هو بدلي في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 الدرس او في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 كان بدلا او اوجا او قبل بان لا يكون في الدرس او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 غير ما في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 انما بدلا ان محو الدرس يكون بدلا في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 كل في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 قوله في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 الدرس في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد
 في محال من الغلبة او في محال لان محو الدرس من الاوضاع الدرس فلا بد

[illegible]

100

مجلس العلماء
مجلس العلماء
مجلس العلماء

[illegible]

3403

2562

انصارى دار السلام
عليه وسلامه
الشيخ الفاضل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فاصرف ما صدق عليه بحسبته مع الاستشهاد بمجاهد اقول اذا كان الوجود
 متجانسا لمختلفا في متساوية في العارض الذي هو الوجود فمختلف في كل
 جهة من ذلك العارض فلهذا تلك كانت ما بينه وبينه للوجود وانما هو الله
 هو مع وجوده للوجود في ذاتها فلهذا ما بينه وبينه هو الله الذي هو
 موجود في كل مكان بعينه هو الله الذي هو الله في كل مكان
 دليل اخر وهو ان الله هو الوجود والعدم في زيادة الوجود والعدم
 الوجود الوجود الذي هو الله في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 والآخر الوجود والعدم في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 زيادة على ما بينه وبينه الوجود الوجود في كل مكان في كل مكان
 لان الوجود هو الامر الذي به يتبين ذات الوجود من غير وجوده
 الامر هو ذات الوجود لانه لا يتبين ذات الوجود من غير وجوده
 ان الوجود الذي هو الله في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 غير محتاج الى محسوس في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 فقول وجوده انما هو الذي هو ما بينه وبينه في كل مكان في كل مكان
 فلهذا ما بينه وبينه في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 فلهذا ما بينه وبينه في كل مكان في كل مكان في كل مكان

على ذلك خلاف الوجود الذي هو واجب فاستغنى عما عداه بالكلية
فكفها عن الحاجة الى وجود واجب غير ذاته وهو الوجه الرابع من كتب الوجود
الا انه الرابع في الحكماء ينفوا على ان الطبيعة النوعية يصح على كل فرد منها ما
على الآخر فقول الوجود طبيعة نوعية مستلزمة للوجودات فلا يخلو بل لا بد منها
كونه زائدا على ما يثبت كحالات عارضا لها وجب ان يكون ذلك الوجه
لكن في اي حال وكذا من ان الطبيعة النوعية لا يجوز اختلاف افرادها بل
يصح على كل فرد منها ما يصح على سائر ما ثبت الحكماء بالهوى للعكس
فانهم يقولون في اعتبارها قابلية للانفصال كما ستعرفه ثم قالوا
وان لم يكن قابلية للانفصال الا ان بصورة الطبيعة النوعية على ما
فانهم بالهوى في اعتبارها وجب فيها ما بها في العكس لا معصرا
النوعية لا يكتفى به بل يطلبوا الصانع في نفسه ليس في الوجود
في حصة لها منه بل يطلبوا الصانع في نفسه ليس في الوجود
الطباع من اجزاء متفقة بحيث لا يمكن ان يكون لها خارج والحوادث
منع كون طبيعة نوعية بل هو امر عارض لا فائدة له بخلافه المقصد الرابع
في الوجود الكبير لا يشبه في ان لها مثلا لها وجودية بل هي حكايا
ولها وجودا ثانيا من الامتياز والاحزان وغيرهما ووجود الوجود
يشترط وجودا حيا وخارجيا بل وجودا لا شرا فيه كما انشأه

انها من لوازمها سوى ذلك الوجود وجود اخر لا ترتيب بينهما ملك الحكام
والانوار اولاً واما الوجود الاخر ليس وجوداً نفسياً وطلباً ونهياً بل وجوداً
يكون الموجود في انفسها نفساً كما هي النفس وصف بالوجود الخارجي والاعمال
بينها بالوجود دونها جهة ونهية اقل من جهة النفس بالاشياء في الخارج
وفي ذلك هو رفعه محل النزاع بحيث لا امر فيه ولو لم يكن له
والان في كماله على فلا عشرة ما قبل من كبره في سجدته
مقبوله وجه الحكماء باعور الاول انما هو حور مالا وجوده في الخارج
كالتمتع مطابقة وجماع التخصيص والصدور والعدم اما بل الوجود في الخارج
امتنان اي من غير اضافة ونقصه في نفس من وجوه وحمل الاطلاق
على ما بينا ان الوجود الذي هو كماله اي على مالا وجوده في الخارج
بالحكم بموجب صفة كونهما محمولاً عليهما بالمكان العام وبنزله اولاً
بعض الاشياء وتكون المتعنى مثلاً من المعدوم واهم من غير ذلك
ولونه مستقلاً الى غير ذلك من الحكم بالاجمالية الصادرة عن الحس الامم
كانت على مفهوم التمتع او على ما صدر في عليه وانه اي الحكم على طلب الامور
المقصورة بما هو بموجب صفة كونهما او بموجبها او بموجبها في غير ذلك
الامم فيكون بموجب ذلك التمتع واولئك من تلك التمتع
المقصورة في الخارج بموجب ذلك التمتع واولئك من تلك التمتع

من ان الحكموم عليه بان الحكم الموضوعي الصادق كذا ان يكون موجودا
 اما خارجا او ذاتيا بعد في قولنا المصدق والمطابق الذي لا وجود له أصلا
 لا يخرج الخارج ولا لا يخرج الدرس لا يعلم ولا يتبين لانه كونه معلوما ومجهول
 في نفس الامر يستلزم وجوده لا في الحقيقة واذا لا وجود له أصلا فلا علم
 ولا اخبار وانه بافترقا المصدق والمطابق صار محكما عليه ايضا لعدم
 الاتجار عنه فكذلك معدوما مطلقا ووجوده لا يخرج عنه فدلنا ان
 محاذركنا ان بعد في قولك الذي ذكرناه قضية سبائبة بمقتضى المستبر
 مطلقا يعلم وكبر عنه وان لم يكن الصادق لا ينصرف وجوده فيكون
 المقصود هو كونه الصادق فلا ينصرف الا بعد في محض ان شبه امر
 بعد في عبء نفس الامر انه معدوم مطلقا وعنده ان لا يعلم ولا يرى
 عنه خبر يكون قضية موجبة معدولة متقضية لوجوده هو موضوع وان
 وقال بوجه ما ذكرتم لا صديق وقولنا المعدوم اصله ان يقابل للموجود
 المطابق فدلنا مفهوم المعدوم المطابق هو محال لوجوده فيكون
 ومبر حيث انه تصور موجود لا في الدرس وتسميته فلا سمه انه محال
 اجاب عنه اي من الامر الاول الذي يمكن به ان يكون محال لوجوده
 الدرس الامام الرازي منع انما يتصور محالا وجوده في الخارج صلا
 على ما تصور محال وجوده على ما يتصور ذلك المتصور اما على ما يتصور محال

افلاطون فانه ذهب الى انه لا بد في كل طبيعة نوعيه من شخص مجرد و باق
ابدي و ما يستدل به بطون على ان الرأى غير صحيح فليكون
فانما يستعمل في الزعمه من انه ليس له وجود في قول افلاطون معاً على ان الفعل عنه من
صو مفعولاً اليه فاما ثمة بل و انما كان سبب اوقاف غيره كما يقولون
فان لهو راى موجود جميع المفعول ما لم يسم عند سم في الفعل المفعول فانه عند سم
مبدء و حوادث له من ان افلاطون ان يرسم فيه صوراً و بوجه فاد
انعت نفس له من مبدءاً و حوادث ان يرسم فيها اى الامور العائنه
و انما لم يفعّل الفعل من ان كانت اى هو ما ما مفعوله لزم نحن موجود
اخراج و انه سيعطى طاهره البطون و ان كان المرسم فيها هو لهو و
الحايات الكلية فهو لهو اذ لا وجود له في الوجود و مقتضياتها انما كانت لوجود
له مفعولاً انما كانت الكلية هو غير نفسه بالهوية التي سببه بالوجود و انما
سواء جبره بها الذي اى خرج الذي لم يكن لا يكون ذلك النوع من
له لا فانه انما لا لاحظنا اى لاحظ الذي ذلك المفعول من موضوع آخر كما فعل
الفعل فتكون ذلك النوع من نفسه لها فيه و انما لم ينضم لقيام ما مفعوله
نفسه ان ما مفعوله و انما حصل ان تلك الامور مفعولاً او كانت
اخرج و انما لم يكن له وجود في الوجود و انما حصل لاقامه بنفسها و لا غير ما
ان يكون لها وجود في الوجود فانه لا يكون او كانت من نفس الناطقة او غيرها

نقشه

و هو المطلوب هذا وقد عرفت من على محسبهم بانه ان اريد ان يكون
اسوفاً نشأه من الخارج فلا نسلم اننا نحكم بها على ما لا وجود له من الخارج
و لو سلم نرى ان كون مفهوم عليه موجودا من الخارج وان اريد بها امور
من الدبر كان ذلك مقادراً على المطلوب حسب بان ايرادها بالنسبة
السلب اخلاصاً من مفهومها و خبرنا بذلك عن الوجبة السالبة نحو
فانما ما و يتبع ذلك نسبة فلا يقصر وجود الموضوع عن المعدول اليه اذا
صدق فيها مع عدم الموضوع و خبرنا انما بانك اردت ان تلك الامور
ناتية من الخارج للموضوع المذكور فهو مجموع كيف و لوضع ذلك كان مجموع
موجودا من الخارج و ان اردت انما بانه نشأه من الدبر كان ذلك
فمرعاً لوجود الموضوع فيه فنكون مقادراً و حسب بان ايرادها بالنسبة للموضوع
في نفس الامر و ذلك موقوف على وجود الموضوع فيها و ادبر الخارج
فقد ان الدبر الامر ان من الامور الدالة على الوجود القدر ان يقال
من المعنى ما هو كلى اى منه باكلية اشهر به صفة ثبوتية فلا بد ان يكون
هو موقوف بها موجودا و ليس بالخارج او كلى موجودا من الخارج في نفس
متبين لا من جهة البحث بل من جهة خبرنا انما بانك اردت ان تلك الامور
و بر د عليه ان الكلية صفة سلبية لانها عدم الصنع من خبرنا انما بانك
كونها ثبوتية لا صفة داخلية لا يستدل بالاول فلا بد بانها مستقلة

على حده وقد يقال ان مضمونه صفة ثبوتية انتفى لها الكلي فليكون موجودا
وبسبب هذا يخرج ما في الدين ويرد عليه ان الثاني وقد يقال
انها الخفايا الكلية كالباقي من متلا وجود بالقدرة وليس بالامر لان
الامر لا ينافي ونحوه عليه ان دعوى القدرة لا تكون انما هي
موجودة غير مسموعة ثم افراد هذه الخفايا من موجودات الامر خارج لوجود

الامر الثاني ان كون الوجود الامر لم يكن احد خصيه الحقيقة التامة
الامر ثم فيها على ما يصدق عليه ان الامر الكلي الواقع هو الامر
كان موجودا الامر خارج حقيقة او مقدرا لا يكون موجودا في الواقع

ما ظل وقد استرأى بيان التلازمة وبيان الثاني مما يقول فانما اذا انما
المتشع معدوم فلا يريد به ان المتشع اى ما يصدق عليه جميعه في الخارج
معدوم فيه قطعا اى لا يريد به ذلك قطعا وبسبب الامر خارج ما يصدق
عليه المتشع لعل ما يريد به ان الافراد المحقولة للمتشع اى لتعدد
عليها المتشع في الفصل من الافراد الحقيقية للمعدوم اى يصدق عليها
في الفصل تحت قسم الامر انها معدومة في الخارج فلو لم يكن للمتشع افراد متحققة
موجودة انما يعمل لم يصدق عليها في الخارج لاني ولعل ذلك قابل واما الحقيقة
بأنه الى الاول وانما اصل ان فوات المتشع معدوم في الخارج فمضمونه
ليس خارجة بل حقيقة مضمونه بما ذكرناه لا كما يشتر من ان الحكم فيها

على الاقرار بانها رتبة فقط اما حقيقة او مقدرة فلو ان كون للمعبر او محو
في الامر لم يصدق عليه بل كونه ^{الاجنبي} في هذه القضية الحقيقية وبرهانه ان مفهوم
المعبر وم امر به وقد يقال لولا الوجود والعدم لم يطلت الحقيقة الموجبة ^{عليه}
تقولك كل صفة ياب دى زوابة فيتميز او يستحق الحكم فيها مقصوراً
على الاقرار بانها رتبة من حيثها وان كان الامر الاقرار بانها رتبة من حيثها لموضع
في نفس الامر فلو لم يكن لها عدداً وجوداً في نفس الامر لم يصدق عليها حكم ^{اجنبي}
واجب باقية وهم جمهور المتكلمين في عدمها لولا وجود الدهر لوجه الاول
ان تصور الدهر حصوله من حيثها لزم كون الدهر حاراً بارداً مستقيماً
محتوياً لانا في الصورة الحارة حصلت الحرارة في وقت واحد لا في وقتين ولا في وقت
الاما في الحرارة ولد اى اربعة البرودة والاستقامة والاعوجاج كدنة
الصفة متغيرة الدهر بالضرورة والفاطر من جملة الصانع اذا تصور ^{تصور}
معاً وحكم عليها بالضرورة انما ان حصول جملة كمالها يستلزم معاً ^{عليها}
فيها ما لا يعقل واجابته اى ما ذكر من الوجهين ^{الاجنبي} بان اصل الامر الدهر
صورة مادية موجودة لوجوده على لا هوية معينة موجوداً في كل وجود واجابته
تقوم به هوية الحرارة اى ما فيها موجود لوجوده في كل وجود ^{بانه} بالضرورة
موجود لوجوده في كل وجود ^{الاجنبي} انما انما في تلك الصفة المتغيرة دلاً
اجتماع الصديق الصانع انما من حكم الاجنبي والواجب دون

الحق في العلم

وانما الحكماء قد اختلفوا في تسمية المعلوم بما يمكن ان يكون له ما يشاء اما لان
لو جاز من الوجوه وهو المسمى وم اما لان يمكن ما هو موجود ولا يمكن
الحكمة كصفة اي لا بد من ان يفهم الموجود ويخارجه عنها عن غيره
يكون له من جهة ان الحكماء جمع ذلك من غير ان يكون له من جهة
اشهر ان من كثر له الموجود في الخارج والوجود في الخارج والوجود في الخارج
لا بد ان يكون له من جهة لا سيما من غير ان يكون له من جهة
الموجود في الخارج من غير ان يكون له من جهة
لا سيما من جهة لا سيما من جهة لا سيما من جهة
غيره وان يكون له من جهة لا سيما من جهة
معاد له من جهة لا سيما من جهة لا سيما من جهة
واحد في جهة لا سيما من جهة لا سيما من جهة
ليس له من جهة لا سيما من جهة لا سيما من جهة
انما هو من جهة لا سيما من جهة لا سيما من جهة
فيما هو من جهة لا سيما من جهة لا سيما من جهة
في جهة لا سيما من جهة لا سيما من جهة لا سيما من جهة
نصف من جهة لا سيما من جهة لا سيما من جهة

306

البقاء وكل ذلك في نفسه والاطراح يقال الموجود اما ان يكون وجوده ^{بشيء} ^{بشيء}
 آثاره ويطرح منه الحكماء فهو موجود خارجي وبالعكس ولازم هو موجود ^{بشيء}
 ويطرح في الخارج اما ان لا يفعل العدم لذاته وهو التو^{العدم}
 او يصير وهو ممكن لذاته فبعد ان احاطت له ^{بشيء} ^{بشيء}
 لغيره ونفسه ممكن بذلك من اضرائه من شئ اذا لم يكن بالغير من ^{بشيء}
 للموافقة واما ان يكون الامكان مقتضيا لانه كالموجود ^{بشيء} ^{بشيء}
 ان يوجد في موضوع اى محل تقوم ذلك المحل ما فيه وهو الوجود ^{بشيء}
 في موضوع وهو كالموجود في محل او وجود في محل لا يكون موضوعا
 فقول يقوم ما حل فيه انما هو الصورة لوجودها في محل وهو ^{بشيء}
 ذلك محل الذي هو المادة غير معلوم لا محل فيه وهو الصورة فان ^{بشيء}
 بالصورة عندكم كما استغنى في الصورة بوجه كونها حادثة في محل ^{بشيء}
 من المادة فبعد ان المحل على موضوع البقاء والاحاطة ^{بشيء}
 على الوش البقاء والموضوع والمادة متباينان فيدرج ^{بشيء}
 تحت الاعم وكذا العرض والصورة بدرجة تحت ^{بشيء}
 الموجود اى في الخارج او لا يتبين الموجود ^{بشيء}
 اى لا يقف وحده عند حدوثه قبل اى قبل ذلك ^{بشيء}
 هو العدم او يكون له اول اى يقع وجوده عند ^{بشيء}

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

محرم الحرام

والتي بطريقا لتقدم منه بيان المبدء على ما قررنا في كتابه ووجوه طلائع التي
انما تصور منها من مثالا بطريقه كذا وكذا ولا يتصوره بالصوره العقلية كما لا يتصور
الصوره كما لا يتصور ان الصور يكون لها كون اذا لا يتصوره بالصوره العقلية وانما
في انه السورف على ولا الفرض وكذا الفرض بان انما وجوه لا في صور
وجوه صور من صور وان وجوه لا في صور من صور ولا الفرض في صور
نفس وجوه من الفرض بان قلت ان التصرف في الصور من صور العقل
التصور في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
ما ليس به بالصوره قلت انما كان الاصل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
ان اصل الاصل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
الادراك الفاضل ان كان المحقق في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
اذا في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
وان لم يكن فان يكون في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
فانه في صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
دون من صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
في صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
دون من صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
الادراك في صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
منصور في صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
لصوره من صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
بالبيان المحرر ولذلك ان هذا التصرف في الصور من صور العقل
نالك لا يتصور بان ان العلم في صور العقل في الصور من صور العقل
وانما في صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل
سبل الصور في صور العقل في الصور من صور العقل في الصور من صور العقل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا يخلو من انما فان السواد والصفرة من جنس واحد من اجزاء ذات الجسم
فان قلت او فرقت الالوان تحت الفعل فليس هذا السواد والصفرة
الاصغر او انظر الى الالوان على ان يكون لها قوة حادثة صغرى بالسطح
مطلق الالوان والافعال اصل فان كل ما كان له القوة يمكن للطبيعة وان كان في الحقيقة
حاصلة بالسطح انما هي في الالوان اما مطلق الالوان والافعال في حصة فان
مطلق الطبيعة هو المتساوي في كل ما كان له القوة في الحقيقة في الحقيقة فان
الطبيعة في حصة متساوية في كل ما كان له القوة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
اخرتها في كل ما كان له القوة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
السود والابيض في الالوان في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
لقد طرأ هذا الوجه في الطبيعة فان في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
عنه في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
على ما كان في الالوان في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الوجه في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الحق في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
البنوع والافعال في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الافعال في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
منها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
مسألة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
هو في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
دونه في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
لقد في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
لنا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
بصوت في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
هذا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
عنه في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ويبحث في كيفية التكرار والاعادة في الصيغة العددية فهذه هي ان فيمت
 سبيل الازاهات المتكهن في نافية طائفة بان يقال لا يمكن من
 الواحد وجزئي اثنين عدد فلم يكن معها واسطة بينهما لان وجودها حلف
 عندكم فلو لم يتصور الواسطة بينهما ما وجد الواسطة وانما اذ كان فيمت
 على مثل الحقيقة بان العدد لا يخلو انكم انفصل بطلانها بالوحدة
 متناهية في الصغر وتبديل عليه بان الواحد في الاثنى فيه لا يوجد فيها عدد
 فلو وجد معها تلك الحقيقة لا تتراها الواسطة فينوحه كمنع بان الواسطة
 يكون ان يكون واحد مع كسر عددي او مع عدد صحيح فليس في ذلك
 بان الكسر العددي لو كان الاعداد فان الواحد من الاربعة لو كان
 خمسة ارباع فلو كان واسطة من الواحد والاثنى فليس كون خمسة واسطة
 للتكرار من الاربعة وانما فيه فان اربعة الارباع على الواحد وتكون خمسة
 التي به على الاثنى في يلزم الواسطة العددي بان الاربعة التي به هو
 التكرار الواسطة لك في الواحد والاثنى ما وعلى القاعدة المذكورة
 ان ليس الاصل في وجوده الا في خمسة وخرج الثاني ان الصحيح من خواص
 الكسر المتصل دون المتفصل وانما يعلم ان كل واحد من العدد من خواص
 اما الاصل في ان الحاصل من الاصل هو الاصل في خمسة في خمسة اصل
 التي به كالتصديق والتكرار مثلا وانما هي على خصوصية خمسة فكل
 الا ترى ان خمسة اربعة من التكرار بحيث بعد ما عددنا ليس هو
 خمسة والاصل في التكرار هو التكرار في اقل الاعداد على خمسة
 اصل الواحد والاثني ثم اصل التكرار في التكرار في الاصل في
 خصوصية الواسطة العدد الصحيح لا يلزم لقاعدة الا في التكرار في الاصل
 فيكون ان يكون في الاصل عدد صحيح في الاصل الاصل عدد في
 فيكون في الاصل التكرار في التكرار في الاصل في التكرار في الاصل
 التي من خواص الاصل ان يكون الواحد في التكرار في التكرار في التكرار
 فيكون من العدد كسرا لا يكون خمسة الكسر العدد في التكرار
 والاصل في التكرار في التكرار في التكرار في التكرار في التكرار

[illegible]

على الطرفين بعد ذكرنا يكون الصنيع الجليل والجمي الى الاول مع كنهان الرواية
التي هي من جنسها ولا يتم المحقق على صريح الكلام عند النظر في النسخ المتعددة
منه انما هي من جنسها ولا يتم المحقق على صريح الكلام عند النظر في النسخ المتعددة
والا لكانت واحدة اما اذا فرضنا احد الصيغتين فلهذا اجزاء لا يجرى وفيها الا
انما يكون مجموع الصيغتين لولا اجزاء لا يجرى ان الواحد من الصيغتين لا يجرى
فيكون اكثر من الصيغة او لو كان عليه لكان يكون من جنسها وبلا حد للصيغتين
او اقل منه وهو في ما عروس فان طعن بان مرجع التورمط والمراجع للصيغتين
عليه يكون من جنسها او اقل او اكثر منها او اقل والاربع من واه اقل للتورمط
التي في الصورة المجموعة يكون التورمط نفس الصيغة اجزاء او لو كان في الصورة
بغير مرجع التورمط للصيغتين في اية الصيغة كما مررت وسمي بالجارى فانه يترك
ان كسر الاصطلاح صيغة واحدة لان وية الصيغتين يكون التورمط في الصيغة
والاربع في الصيغة الواحدة والاربع في الصيغة الواحدة والاربع في الصيغة الواحدة
بعد انما في كسر الصيغة الواحدة من الصيغة الواحدة والاربع في الصيغة الواحدة
على صيغة ذلك الصيغة على طور آخر من صيغة الكسر في الواحد والاربع في الواحد
من غير الشكل في الاثني عشر وارجع الواحد والاربع في الواحد والاربع في الواحد
في الصورة وكذا الصورة في كسر صيغة اجزاء او فانه لا يمكن في صيغة
الصيغة على ما بين الصيغتين او واحدة في صيغة الاول مرجع احد الصيغتين في
وحاصل الكسر في الاخر فانه في كسر التورمط وية وكذا في الواحد والاربع في
اما واحد او ثمة ولا في صيغة كسر الكسر في اية صيغة فانه
ان الصيغة او الصيغة في التورمط في كسر التورمط وية وله مثال في صيغة لا يجرى
التي هي من جنسها لا يجرى في كسر التورمط في كسر التورمط وية وله مثال في صيغة لا يجرى
في طرف ج وفرضنا الصيغة اخرى على مقدار اربعة من تلك الصيغتين
ووصفناه بنظر في كسر التورمط في كسر التورمط في كسر التورمط وية وله مثال في صيغة لا يجرى
البيد حول الصيغة في كسر التورمط في كسر التورمط وية وله مثال في صيغة لا يجرى
اما ان يكون في كسر التورمط في كسر التورمط وية وله مثال في صيغة لا يجرى
الصيغة في وسط الارض من كسر التورمط في كسر التورمط وية وله مثال في صيغة لا يجرى

ان سب سے

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

على سطح هذا ولا تخفى الكثرة الجسم ويطع الصالحين من غير اضرار متصل
الاعتناء ببعض دون بعض كالتاريخ دون وجوده في الخارج ويطع
منه وعلينا ان نفهم من اي التركيب اي التركيب لا محال لم يتم
الاخر اذا لم يتجزأ في الاقسام كلف سواء كانا جزءا او اجزا مفردة
او مخطوطا جزءا من اقسام مخططين على الجسم في جهة الطول ومن اقسام
عظمهم ان حال احد المخططين في الاخر في الاقسام وعوده وانهما
الى جزء منقسم الى شريطين في جهة الطول فاما ان يكونا من نقاط
او محاذيها لم يتم كذا انها الاجزاء البعيدة المتفرقة في الجسم سواء كانا جزءا
مفردة او مخطوطا جزءا من جسم مفردة او جزءا من جسم غير مركب منها
مركبا فيجب ان الجسم اليها وهذا الشك ينصف بعض الاول من جهة
ونعم ان كل ما ذكره الجسم في احوال من انقضاء ما ذكره في احوال
ان حاصل هذا احوال ان ملاقات الكثرة لا يسطر في احوال ان يكون
كان نقطة واحدة كدائرة الحركة فيقول على الاقوال فيجب ان يكون
على نقطة الاخرى لا على الخط كالمثلث من تلك النقطة فيجب ان
يحدوث فلا يتم ان كان نقطة من تلك النقطة الاولى لا ياتي بها
اولا من احوال الملاقات ولا اولها فان الزوال تابع للحركة التي سطرت
لا يكون لا اول ان حدوث كذا لا يكون اول ان حدوث كذا
انما هو الاول فلا يسطر حاله المتغير بين المبدؤ ومنتهى الشك
ان كذا كذا لا يحد كذا آخر كذا على كذا يروى لا اول ان يكون
ان كذا على كذا ومنتهى زمان مجاورين فان كان الاثنان معا

آن بعد از ظهور اینها فقط ممکن بود آن انشاء بود و فرضا و اول
 آن معلوم است که لاخر آن اکنون فان بنی الان ان یصل من ثانی
 بکون بین اینها بنیان و لاغیر نهاده اکنون و الا لم یکن فی آخر
 آخر و در بعد از کل برون زمان که حکم بین اول آن حدودها اول معنی
 التامین انما یعنی کسری و در آخری و الا لم یکن کسری و الا لم یکن
 و الا یخلف معنی ای باب کما یفعل کان لاحد منها اول آن بعد از
 لاخر انشاء اول آن و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف
 لا یفعل و در بعد از اول معنی و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف
 انشاء و در بعد از معنی و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف
 اگر نه یا ضلایل فعل بود اگر نه یا ضلایل فعل بود اگر نه یا ضلایل
 محضه فعل کما فی بعض المکتب المکتب المکتب المکتب المکتب المکتب
 اکثره و در بعد از بنیان و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف
 که هر کس آن معنی انما فان محضه معنی و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف
 و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف
 کما فی بعض المکتب المکتب المکتب المکتب المکتب المکتب
 معنی و در بعد از معنی و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف
 یخلف معنی و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف
 السامیه و در بعد از انما و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف
 فقط یخلف معنی و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف
 معنی و در بعد از انما و الا لم یخلف معنی و الا لم یخلف

[illegible]

العوض المودعة عندهم في قضاها من سنوئها الا ان
 والآية والبرهان من ناطق الفاسم هذه الفسحة في الظروف والبرهان
 التي م ارجع منها او قسها في شريطة على سبيل التفضل لا يخرج
 والبرهان على ما يحيط على سبيل الاحتمال لم يلزم هيالات الارادة على النظام
 في أي من هذه الظروف وسند منها مثل ذلك فتنه جميع افراد الكلي عند الحكم
 عليها على سبيل القسمة ولا شك ان افراد الكلي غير محصورة في احد
 والظروف لا يلزم وجودها عند الحكم في الخارج والبرهان على سبيل الاحتمال
 والتفضل يستلزم هيالات في القسمة فتنه ملاحظ فغفل المحاط على
 اسطران كل خرد متقابل لنفسه قبل احاط جميع الكلي على سبيل
 الاحتمال ومن التفضل ولا يلزم هيالات المودعة على النظام في شريطة
 هذه الظروف والبرهان ان التفرير شبهة بان كل واحد من اجسام هو اربعة
 ومبدا او فرضا يكون ممكنا وان كان لا يلزم هيالات من فرض وجوده لكل
 واحد من اجزاء الجسم يمكن ان يخرج من القوة الى الفعل فاذا فرض وقوع
 على كل واحد من اجزائه في زمان على تلك القسمة لم يلزم هيالات على ان
 هيالات المذكورة لا يخلو من النظام ثم قد افترقا على بعد فتنه
 والجواب ان معنى الاشعان لا يستلزم اشعان المعينة فاشعان واحد
 من اجزاء الجسم متحرك معا ولا يستلزم ذلك اشعان وقومها من الاثر
 الى الزمان واكثره فان اشعان اجزائها معا ولا يستلزم ذلك
 اشعان الوقوع اجزائها كذا ومما يثبت في تمام شبهة فوسيلة في الزمان
 الزمان ولم يطرأ في وجه وجهي وفيها بعد الان عمل البه كذا
 ذلك امرافا قول في بيانها ان الوجه سبحانه تعالى يعلم الاشياء كلها ولا

عن محمد بن حماد كان اودى بنا اشراعيان وجرىوا بسجبل على طرفة العين
بما لم يشرى من الاشياء ولا بعد الوجوب فتأول فعل جر من اجزاء الفصل
فقد ادركنا الفصل فوجدنا في علمه في حكم الفصل وان يدعى الفصل والكثرة
ان حكمه ليس في نفسه بل في اجزائه فثبت ان ما جعل في الكثرة في وجه واحد
حققة في الخارج بالضرورة المستدركة والتريان الذي اشترطه كذلك الكثرة
والعلم بها في علمه اي عدمه لا يكون متعلما على علمه بل من علمه
ولا بعد كونه لا بد له من ذلك الواحد المتعدي لم ينفك كونه لا بد ان
ولا فصل الا في هذه العوارض والالام من واحد علمه بل بسجل على من يجره وراطة
علمه بل في اجزاء الفصل في العلم بها بدو فصلها الواحد بالضرورة عند
واذا لم يكن ذلك احد فبالا لكان لم يكون جر الا بجرى ووجدنا
كل جر فذكر في حكم الفصل اجزاء الا بجرى فثبت ان به ولو بالضرورة ووجدنا
الصاحبة الاخرى اشترط في علمه في العلم بها بدو فصلها الواحد بالضرورة
ولا علم بالعلم الى الذي يجره فان لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره
بخط العلم فان لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره
بما هو على الا بجرى في علمه من الفوه الا الفصل بالعلم الى الفوه لم يجره
ان الا بجرى بالعلم الى الفوه لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره
على الفوه لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره
الى الفصل فاصل وحيث استدلوا به على ان العلم بها بدو فصلها الواحد
واصح ذلك ان الفوه لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره لم يجره
فصل الفصل والفرق في العلم بها بدو فصلها الواحد بالضرورة
الى الفصل فاصل وحيث استدلوا به على ان العلم بها بدو فصلها الواحد

[illegible]

وانه عدم جناس اجزاء الواقع وانه اجزاء الواقع عندى المبررات في جناسه
 فظهر من هذا وجوب عدم جناسه وكذا كونه انشع من انشع الفاعل الزمان في جناسه
 بان الاول من وجوه الاول ان الاجزاء المتصلة بالمحصل الواحد في الابدان
 يكون موجودا بوجود واحد والحاصل فليس هو عدم جناسه الواقع في جناسه
 الثاني لو اوجد في الواقع يكون الاتي هو عدم جناسه وادوا وحده اللامع فيه
 الثالث من عدم جناسه هو لا يصح انما هو وجود الماهية واحدة لعدم كل
 بل من جناسه غير متحدة كما لا يخلو من الاول في ذاته والى المتصل الواحد
 فانه ان يكون احد وجوه مشتركة ولا يصح وجوده في الفاعل في جناسه
 منه اذ اوجد في الواقع فلهذا ان يكون احد فاعادة كونه من جناسه
 عدم عدم جناسه في الفاعل فانه ان عدم الحمل يستلزم محال وادوا وحده اللامع
 اذ ان يكون له ما به فلهذا من جناسه الابدان في حوزة جناسه في جناسه
 في عدم جناسه الاول فان اذ عدم جناسه محال في جناسه وفيه اسوق اليه
 في عدم جناسه في كماله مشترك في عدم جناسه في جناسه في جناسه
 الذي الفاعل في الفاعل في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه
 منه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه
 عدم جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه
 الثاني من عدم جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه
 وفيه من جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه
 في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه
 في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه
 في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه في جناسه

معناه ان الكثرة المحررة فذكره وانها الزائدة ان اللان وانهما المحقق
 بهما المتفق كما لوصل الى احد الغير ومن او الموجود ومنه في انهما المحررة و
 كذا اللان في اللان واللا محذوفة انفسها لا يكون زمان ان يزداد الا بزم اللان
 في اللان واللايات المحررة فلا بد ان يكون الابدانها واللان يستند على اللان
 وحدها بخلاف الابدانها في الزمان ونسب زود اللفظ في اللان واللايات المحررة
 فان الابدان الزمان في يكونان على نحو الاول ان يكون على كل الزمان
 وبهذا يستند اللفظ وان ان يكون لا على سبيل التعديح كل يكون في كل
 وجز من الزمان الذي فرض في الابدان فله وهذا لا يستند اللفظ
 وبهذا لا يخرج في الزمان اللان واللايات المحررة وان كانت ان الانفصال يقتضي
 انما يستند هو ان ان لا يكون محركة اي منه حادثة فانه محركة فلهذا
 سببه زمين لا يشك في حادثة ولا قبل حادثة لعدم حادثة ان هو حادثة
 فانه انما ان يكون ولم ينفرد به الشرط المحرر فلو كانت ان حادثة في الزمان
 فكلما يقتضي لا ان آخر سببها زمان والام من المبدء سببها زمان
 عدم وجودها والمبدء لا بد ان لا يقتضي ما هو سببها زمان وانما حادثة
 ان حادثة محركة في زمان على التعديح وانما سببها عدم اختلاف
 المتحركين في سببها ويطورا فانها لا تقتضي الاخذ والترك يكون كل منها
 في كل ان يفرض في زمان ان قانون كل منها سببها زمان لا قانون
 الاخر اولا في حال ما يندم عدم اختلاف سببها في سببها ويطورا كان
 اللان الزمان ان اي احد والتدريج في سببها ولبطى وانما يكون الاختلاف
 بينها والفرق والتدريج في الزمان انما بالتدريج في سببها وانما في سببها
 السبب وانما في سببها بالتدريج في سببها في سببها في سببها في سببها

فان الراوية المحذرة من خطها من الدائرة يقع في طرفة ولا يقطعها
 يقضي الاطمان والالتفات من غير ان يغير موضعين ويتغيرا ومثل ذلك يحصل
 الاصلح من الوجهين الاخرين كما صرح في الوجه الاخير فقط يحصل منه
 لبيان انهما دارونهما المذكورة في الكتاب في الاصل من الحركة للبيان
 انهما في بيان الوجه المذكورة للتسمية ثلاث ركعات وركعة ثالثة واربعة
 ان الراوية تخلفه لا تخلفه ان في الصور المفروضة للآل في
 حركتان حركة في الاصل في الحركة من حركة هو ان كان منقطعاً على
 الحسن او لقطر وحركة في الكعب في الجسم او سطح الذي يتبدل
 كصفات الراوية عند ان السطر في الحركة كون سطر الاستدلال في
 بل يكتفي بحركة بدل الكعب في الجسم فوه الراوية او طبعه في
 الخط على الوجه الموصوف لا يفرط في الفاء ولا يقطع ان الراوية في
 في الكعب فان في الحركة في الحركة المعينة ولا يسمي الراوية في
 انما الحركة المذكورة اذا نهضت في الفاء ولا يقطع ان في الحركة في
 المنزلة من السطر في الواحدة منها الذين في في الحركة وانما يكون
 في حركتين في الحركة ان لا يكون حركتين في الواحدة منها في الحركة في
 في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في
 الخط في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في
 العينة والاشارة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في
 واما الجسم او سطح الذي في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في
 الكعب في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في

[illegible]

بما

فصل

من عدم وقوع احدي الزاويتين في طرفي الحركة في الاخرى كالسيف في
 عند مع ما يراى من الكسوف والامثلة وحكي عندي من ان السيف لا يقع
 الحركة فانها لا تسقط بل تتحرك على مفاصلها في الاخر فلو جعل كل منها ما جعل فليس
 احدا من السيف من حركته لان مراد ما يفيد حركته والامثلة انما هي حركته عبارة
 عن ان يكون للسيف وكل من مر الالوان فكل الحركة فلو جعل كل واحد من
 والامثلة غيرت به فكله الا فراد ومن مفاسد اخرى كما سبها به بعض الحكماء
 الحركة ولا يفرق عندي من الاشكال في الواقع الا بالكلية الحركة والسيف فانها غير
 وهو مبرر عليه ان السيف مطبقا في موضع واحد وان مر السيف غير متعلق بالواقع
 بل بالاضافة كما في الكسوف فالاختلاف في النوع في السيف في الزمان والسير
 عليه في الاشكال من الواقع ولا يفرق عندي من عدم ان السيف الا بالكلية
 السيف فاذا لم يثبت السيف بالكلية في الزمان لم يفرق عندي من عدم ان السيف بل هو كانه
 بجوهران يكون من كل الزاويتين فلهذا لا يقع احدهما في الحركة في الاخر
 ولا يفرق عندي من عدم قطعها وهي السيف يكون واقعة في مسلكها في السيف
 احوال تغير بالذي فرقه ولا يفرق عندي من عدم ان السيف في السيف في السيف
 وهو انما يفرق عندهما في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف
 ما يفرق عندي من عدم قطعها في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف
 فلهذا الحركة وحركته كذا في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف
 الا في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف
 على انما في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف
 الصورة منصفها وكان انما في السيف في السيف في السيف في السيف في السيف

ولا يكون الفصل كشيء من هذه الأصناف وهذا كما يقال انهم يصيرون سودا سودا
السودا سودا وهكذا يحصل المعنى على طريقتين احدهما بالصفة والخصية فيظهر بل
احتاج الى دهرين المتوقف الذي ولا يحصل الكثير الالفه لانه بالذات على الحد
اربع الذي اجزاءه من دون فان الوحدة للعدد الواحد
بالخصية ولكن الكثير الالفه انما يكون بالعرض على سبيل شبيهة
وهذا الصفة التي تسمى بها هو اما كصفة او كصفة اخرى
كحقيقة الواسطة في العزوم في الكثير الالفه بالصفة بالعرض كحقيقة العزوم
ولا الكثير الالفه بالذات فالمتوسطات هي الواسطة في العزوم والذات او كصفة
الواسطة في العزوم فان بالذات فالمتوسطات هي الواسطة في العزوم فقط
في شمل العزوم وانما شملها هو الواسطة في العزوم كما ذكرنا وانما
يذكر الواسطة على انما شملها هو الواسطة في العزوم كما ذكرنا وانما
في شملها هو الواسطة في العزوم كما ذكرنا وانما
وقد قلنا ان العزوم هي الواسطة في العزوم كما ذكرنا وانما
بالذات كحقيقة الواسطة في العزوم كما ذكرنا وانما
والعزوم هي الواسطة في العزوم كما ذكرنا وانما
وبدلا كحقيقة الواسطة في العزوم كما ذكرنا وانما
فان بعض الصفات لها مقام فيهم ما كان كحقيقة الواسطة في العزوم
والصورة بان مرادهم بالاشياء والذات هي انهم قصدوا ان يكون
هو مراد المتكثرة بالانواع فيسكن ان يكون حقيقة واحدة هي
فحقيقة بالذات كحقيقة الواسطة في العزوم كما ذكرنا وانما

[illegible]

[illegible]

بنسبهم في غير الف و فان المفرد عند الحكماء بالاشارة الى السطح عبارة عن
 جسم محجج من سطح مخرج من منظر الالهة الى كوكب و من سطح سطح على سطح
 البعد والاشارة الى الخطية من سطح مخرج من منظر الالهة منسوبة الى
 انفس راسها و لا ينفذ من جهة من سطح مخرج من منظر الالهة منسوبة الى
 النقطه الى انفس راسها ولا شك ان لا يكون الالهة و غير ذلك و لا
 وحسب الا ان يقال ان الاشارة بنفس الى فسر الى ما بالذات
 ذكرنا و الى ما بالعرض كما فسر في حاشية من الاشارة الى فسر الى فسر
 مثلا كخرج خط الى نقطه منه و خرج سطح الى خط منه و امر او امر
 من ان يكون في ذات او بالعرض او لعل ان الاشارة الى السطح مثلا
 لا كما في فسر المذكورة و القوم انما فسر الالف المذكورة و لا فقط ليطرح و يركب
 الالف فسر في فسر و انما بالالف و الاشارة كما فسر في فسر الزيادة و في فسر
 و غير من فسر في فسر فسر في فسر فسر في فسر فسر في فسر فسر في فسر
 بعض القوم و يرجع الى فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر
 فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر
 او لا في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر
 فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر
 سبيل السطح الفاعل الذي ذكره في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر
 و فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر
 هذا ان يكون في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر
 كان عبارة عن سطح و في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر في فسر

Handwritten signature and text in Urdu script, likely a personal note or signature.

[illegible]

والله اعلم بالصواب

انه من حق ان يحسم الطبع عند حصاره عن كونه في الملايا والفتنة
 متفانية ولا يفرقه فقد لا يشك ادانت وسجل بل لو حذر الان وطلب
 فيه شواهد كمال ولا حذر اول ما دأب ولا بعد وادوات ركا ولا مائتا
 على شرا الى ما نظر في ذواته فتمت اصلا عليه كائنت او ديمية او فريسية
 وبن ان اقسمة ليقطع الفسنة او بغيره ليقطع الخطم والصور والشمس
 الضمير وانه عظم ولا يصير فارقت اقسام الكائنات عن جسم
 الضمير لا ذواته بالمره ضرورة ان انفا والذات لم يستلزم انفا
 ولو عرفت ان انفا خاص له بصح الفسنة الوهمية والكلمة وما حلت في غير
 فان ان ادبر فارسي ومن يجمع ما قال انهم ان الفسنة انفا رتبة لفظي
 انهم لم يوردوا انفا راسي كحيلة التقديم ولكن تحت راسه في بيان
 من ان الفسنة انفا انما لا ينفك انما هي في تواليها فان اعلم من طبعهم
 في انهم انما هو البولي الا وسما هو لا ينفك انما لا انفصال ما لا انما
 به عوام وان كان استعداده انما ان البولي وسما في قرن على البلية
 وان استعداده ان الانفصال عبارة عن لفرق الاجزاء هو لا ينفك
 في البولي بالذات على انما هو تصور الجسم الكلي ان انفصال عبارة عن
 حدوث هو عين وزوال هو عين وانما هو انما هو انما هو بالذات و
 لا ينفك به بالذات الا البولي الا بالضرورة لبقاء البولي
 مع البقية وانما الاول لا ينفك مع حدوث البولي فيه وانما يكون
 البولي هو البولي الا بالذات وكذا انما البولي في قوله في الفسنة
 المفردة للبولي الجسم بذاته انما في الفردية انما في انما في
 انما يكون هو الجسم الجسم كسبب طرفة الان في انما في انما في

لا يشك بانفسه الفرضية لان كان هو الجسم وان كان يشك بالكنية
 المطلقة فقد اعد اسم لمحمي نسبة الفرضية للجسم بما هو جسم وان كان
 محموي بالزمان او بالاداء انما قيد بالزمان ضرورة لعدم وجود
 موصوف على بعضه بالذات ونحن ان الزود كرس في الفرضية بالذات
 المتأخران وجود موصوف قد تقدم مع الفرضية بالذات كنه في الموصوفات
 بالذات اما الاوضاع وقد تهاه كنه في الفرضية بالذات بالصور
 على ما ينظر الدفن ان وجود الموصوف مقدم على وجود الصور
 فان بعضه لا يلحق الموصوف في مرتبة ما خرج من مرتبة وجود بعضه
 كان الجسمي وجود الفرضية في الصور مقدم على الموصوف وهذا جازي
 ان طبيعة الصور مستقلة في نفس ذاتها صورية في الفاعل استحال كونه
 لطبيعية فالفرضية بالنظر الى الفرضية وجودها بطبيعتها كونه الجسم في مرتبة
 واما الموصوف كقولنا لا الله في المرتبة المستقلة في ذاته عن وجود
 ذات الموصوف من حيث الوجود موصوف مقدم على ذات الفرضية
 حيث هو مقدم في الكلام في ان وجود موصوف مقدم بالذات على
 وجود الفرضية مستقلا في ذاته فالفرضية في كلامهم في الفرضية
 على اللزوم ونحن نعلم في حاشيتنا في نفس كنه ان لا يكون
 وكذا كنه في ذاته من الاوضاع الفرضية لا يمكن ان يكون مقدم على
 وجود الموصوف مع وجودها في نفس ذاتها وجودها كونه موجودا
 مقدم في كلامهم مقدم في حاشيتنا من مقولة الفرضية وجودها

بهای و این غرضی خلاف کمال است و با علم بقدرت و جلال علی و جود ملک امکان آنجا
 بل الطمان الا انفعال نسبت مترادف غرضه تا حاصل نماید و این خارج بل و عبادت
 متعلق هم موضوع للعبه نمی باشد و در زمان و محل الهی و زمان من
 الزمان و مسمی الا محض استراحت نسبت به کمال امکان الهی و غیره
 من استیجاب فاعلی منهم انهم لم یفقدوا امکان الذی انی من الکشف استیجاب
 و بعد الا امکان استیجاب ادری استیجاب علی امکان الذی استیجاب فاعلی
 العام نسبت و نه بعد استیجاب و التمام استیجاب لایحیاه و بهای
 من ان استیجاب به استیجاب حالتی خاصه استیجاب استیجاب استیجاب استیجاب
 فقط که در زمان به استیجاب علی التقدیر الی الله و بعد استیجاب استیجاب
 لم یحیاه و بهای الا امکان فاذا ادر علیه التقدیر و بعد استیجاب استیجاب
 تقدیر و ان فرض بهای فعل التقدیر استیجاب و بعد استیجاب استیجاب
 ان یفعل استیجاب التقدیر الی الله و بعد استیجاب استیجاب
 استیجاب استیجاب استیجاب و لا یفعل الا دل بهای استیجاب استیجاب
 ان الا امکان لاطن غرضه علی استیجاب الذی و الا استیجاب استیجاب
 فی ان الا امکان الذی استیجاب استیجاب استیجاب استیجاب
 او حقیق و بعد استیجاب استیجاب استیجاب استیجاب
 ان و بعد استیجاب استیجاب استیجاب استیجاب
 استیجاب استیجاب استیجاب استیجاب
 استیجاب استیجاب استیجاب استیجاب

فوقه والقوة والفعل فانه اني اولاً لا أعقد منسبة للذليل ان لا أعاد الا ل
وسمى ان يثبت في نفسه حقيقة الفضل والتفوق مع القوة والاكبر
المتكبر من حيث هو لا يخدم اجتماعهما في واحد من جهة واحدة فلا يبين
بغيره في هذا اجتماعه بين ولابد من اشتباههما في الالوهية ان كان
لنفسه مركب له ان من ابرز امره يكون بالقوة وامر
به بالفعل وهذا ينافي على حصول انفسه من انما هو لا يولد
والذي ينفذ ان يده المقدمة قد وثقت لذكر حدها في غير ذلك
وفي هذا لم يلائم انما والذليل الاول تام بلا اشتباه في نفسه
المتكبر مع تمام الدليل انما موقوف عليها فيطل بها وسما
الدليل الاول على الوجه للفضل بحيث لا يحتاج الى انفسه في القوة
ما ذكره بعض الاجل من المتأخرين في قوله في نفسه متفعل وبالله
البحر الذي لا يخفى كما مر في الفضل انما هم موقوف على الفضل في قوله
ان انهم المتفعل له مقبلة وانما رقت في قوله موقوف على الفضل
والاكبر وذلك على ان كل فرد من طائفة الفعل كما ان الكل فرد منها
وكل ماض على الفرد مع على الطائفة وكل ماض على الطائفة مع على
الاخرى بالظواهر لا يكون ذلك الا كما ذكرنا في المقدمة الا بالاعتناء بها
اذ انهم في هذا المعنى الا انهم للفعل هو الحق والالتواء الاول
ثم الالف في مطلق الالف فان الالف لها جهة عن وحدة الوجود
والالف في كل كثرته والوجود الواحد في الكثرة لا ينفصل
عن وجود واحد كما شهد به الوجود ان السبب والنتيجة في شئ
المتكبر في موصوفه لفضله لعدان سائر الالهة في شئ
لا يعدم بالمرءة بل بالمرءة الالف في ضرورة فبعد تمهيد ذكر

بمذكروا القول ان اسم المتصل انما هو الذي عليه الاتصال او ساء
 عليه في الابدان لا بد من التعيين انما هو الذي عليه الاتصال
 من تبارك امر الخلق هو السبب المتعالي في وجوده لا بد ان يكون
 ضروريه ان امره ان اسم مقدم بالقدم لا اتصال كما لا بد ان يكون
 في غير ان غير متصل ولا متصل والجمع الى الاتصال و قد
 لفظه بالانفصال فلا يكون في ذاته لا بد ان يكون ذلك
 انما هو المتصل والمنفصل هو الاتصال ضرورة كونه متصلا بالان
 والاتصال بالجمع معناه هو الاول يمكن ان يكون امره جري
 متصل فواته لا منفصل فكيف يكون في ذاته لا بد ان يكون
 اجال ما ذكره مفصلا في هذا الفصل لا تمام الدليل وانما على
 التبع مع غيره المتأخر فبعد تفصيل الآتي وانما على التبع
 هو كونه هو ان القوة والفعل او انما هو المتصل بالان
 هو انما هو المتصل بالان وانما هو المتصل بالان
 فبعد انما هو المتصل بالان وانما هو المتصل بالان
 الاول في ذلك لا بد ان يكون في ذاته لا بد ان يكون
 بعد من المتغير فلا بد ان يكون في ذاته لا بد ان يكون
 انما هو المتصل بالان وانما هو المتصل بالان
 يكون وانما هو المتصل بالان وانما هو المتصل بالان
 اخرى الا ترى انما هو المتصل بالان وانما هو المتصل بالان
 للعظم من راجع الذراع وللصغير من الذراع فاذا انما هو المتصل بالان
 من ذلك وانما هو المتصل بالان وانما هو المتصل بالان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فحصل موالاة انفصال وانما هي موالاة انفصال فليس فيها شيء
الانفصال هو مجموع ما هو ضرورة وفردية التي هي من المصنف والمنصف
المتنوع والمنفصل او لم يحصل الشيء للمفصل احد ما هو
المتنوع وانما العارض بعد انفصاله من موالاة انفصال
او هو الموالاة والشيء الذي هو في الوجود هو الانفصال لا في
كله بل في شيء من الانفصال بل في كل شيء من الانفصال
لما انفصل في طبيعة الانفصال من حيث هو وجوده في الطبيعة وان
في ضمن الظاهر والشيء الذي هو الانفصال وان كان لم يدم به الانفصال
ليس نفس الاستعداد والانفصال في نفس الانفصال من دون الانفصال
شخصه وانما الانفصال الاستعداد في شخصه في الانفصال الشخصية
نفسه وشخصه في نفس الانفصال في كل شيء من الانفصال
العارض في نفس الانفصال في وجوده في طبيعة الانفصال في وجوده في طبيعة
مع في كل الصور في طبيعة الانفصال فقط لان في طبيعة الانفصال في طبيعة
ما لا يستعد او الشخصية العارضة في الانفصال وانما يكون في المادة
في مفادها وقد فرضنا الانفصال فيها عارضا من المادة فبطلت النظر المذكورة
اننا نقول هذا في اول الكلام فان من لا يعلم المادة بنفسه لم يعلم الانفصال
في طبيعة الطبيعة الانفصال في طبيعة الاستعداد وانما لم يعلم عليه ان كان
لقد توهم في ذلك في شيء من افي هذه البرهان في وجوده في الطبيعة
نقرر انما بان المصنف والانفصال وانما الانفصال العارض في طبيعة
الانفصال في كل شيء من طبيعة الانفصال وانما المصنف في كل شيء
ووجوده ووجوده في الانفصال في كل شيء من طبيعة الانفصال ووجوده

في هذه الافعال لا يلزم المنة والاعتناء فان قلت ان وحدة الافعال
 اشخص من افعالها وهو جائز في قلت ان افعلته كذا كذا
 من افعالها وانما هي في نفس محض لا بد من انفصالها عن
 وذا الكثرة الشبهة بان نصف الواحد يشخص في حال
 ناهي عن شخصها افعالها من افعالها شخصها افعالها
 قلت ان الفاعل في هذه من ان افعالها افعالها من
 فوضوه باور الوجود وقد حققه في مقامات اخرى على
 انهم لا يفتنون به كقولهم لا طيب ان نسبت ارجح به على انه
 لا يحد مطلقا من افعالها شخصها افعالها افعالها
 بخلافه ان يكون محض واحد من الوحدة والاشياء يشخص في الوجود
 في الشخص والاعمال من الوجود والاشياء في الوجود
 غير موجود في الوجود ولا محذور في الوجود في الوجود
 الطيب هو الوجود الواحد من دون اعتبار وجود او عدمه في
 حاشي هو موصوف في الوجود افعالها ان نصفنا الوحدة الالهية
 انشده من الوحدة الشخصية في الكثرة الالهية في الوجود
 الشخصية في الوجود وهي الالهية الطيب الالهية في الوجود
 وانما انشده في الوجود اسم في الوجود في الوجود
 من وجه اخر وانما الالهية المستحيل عند تمام عبارة من
 شخص من لوح واحد في محض واحد في زمان واحد في جهة
 ولا يتم امره في صورة كمال الوجود فان الالهية في الوجود
 اللازم وان كان من فاعل او من لوح واحد فاقم من جبين

[illegible]

فلا يقال قسمة جوهر على مفصل ولا مفصل على مفصل كما حصل في المثال
 هذا ما فهمه السادة برهاناً على المنطق وهو مفصل ثم ينقل الامر على
 المثالين فان ما له انساب هو الاصل بعد الالتفات بانقضاء كل
 ما اجتمع وهو مضاف على مجموع الجوهر فيستبان له في نفسه انشؤا
 من مفصل الوحدة الحقيقية الجسم وهو مفصل الوحدة
 الاول اذ هذا المفصل هو المفصل الثاني بعد توضيح انه مفصل الجسم على
 الجسم فيجب ان يكون من انساب الجوهر الاول من انساب جوهر مفصل
 ولا مفصل على الصورة الجوهرية كما قال في الخارج ومن الترتيب
 بسبب انفسه وهو ما ذكره في موضع آخر من انفسه بالاضاف
 فان قلت ان الصورة الجسمية عندكم عبارة عن مفصل بداهة
 اولية كما بينه اسمها كجزءي فلا بد من انفسه وانفسه
 الا ان قلت هذه الالكات السبعة الاول الثاني على الاثر في مفصل
 من ان الصورة الجسمية في نفسها مفصلة والقال بالذات في
 عدم انشؤا على الاثر والاشارة بالنظر في ذاته ومبني فيكون
 التوسيع بها فما قيل من انك اذا انقلب الجسم واحد
 انشؤا من ان انشؤا الاول كذا لا يخلو على انفسه فان ما راجع
 على من غير مفصل الجسمي بالذات ومن غير انفسه على انفسه
 من غير انفسه بالذات وانفسه لا يستخدم كجوهري او كجزءي ان يكون
 مركباً من اجزاء مفصلة في نفسه ومن انفسه في انفسه كجوهري بل
 هو من انفسه في انفسه لا يخلو انفسه من انفسه في انفسه
 مقصد الجسم من انفسه في انفسه بالذات وفي انفسه

مرتبة محال بالذات او بالكون ولا يجوز انفراد قسم ايها بالذات
 او بالكون بانها لا يكون الا انفصال الوجود الى وجوده من غير ان يكون
 بغيره بل بالوجود على ما مضى بالذات من غير ان يكون له وجودا
 له على الوضع او لا على الاول بل هو كونه خورا خورا او جوارزا
 لا جوارزا ان يكون له وجودا او بعد ان ينفصل بالذات لا على
 له كونه الوجود على الصورة في رتبها كذا وان كان كلاما في كون
 الانفصال في رتبها وهو متاخر بالضرورة عن وجوده وعن كلياته
 بالنسبة الى الوجود فانها تنفصل على الوجود فيكون وجودها
 الانفصال في رتبها هذا المطلوب مما لا يتوقف على شيئا تركب
 يجوز والعرض كما قد استدل به ولكننا نقول كلاما في وان كان
 ان يتوقف على كلياتها فانها لا تنفصل عنه ولهذا احدوا به او ان
 ان كونه لا يبدل على انفسه كذا في الاول في وجوده في رتبها دون
 لعل في رتبهم والاندسيم انما الانفصال في رتبهم في رتبها
 في جوابه قال في رتبها والحاصل ان رتبها كلياتها
 ذكرنا ان رتبها تقوم بغيرها بغيره في رتبها وجه رتبها
 التركيب في رتبها بغيره لا يبين ذكرنا انها في رتبها
 يجوز والعرض في رتبها كلياتها في رتبها او في رتبها
 رتبها التركيب في رتبها اذا كان في رتبها كلياتها في رتبها
 في رتبها في رتبها ان كلامهم في رتبها في رتبها في رتبها
 انما يكون في رتبها كلياتها في رتبها في رتبها في رتبها

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

هو ومن ثم نرى شيكاً فابنهم لانها اولها في ترتيبها
او كان في مرتبة وجوده هو اكان وجودها وسميها
عن ان قال لم يعمد الالف الى مرتبة اخرى بل هو في مرتبة
من الحدود الغريبة ان لم يكن وادفع او كونه هو او هو
ان كان وادفع على الاول خلاف ضرورة فان لم يكن
ان يكون يقول الوحدة هو وحدة لعمد الالف والاحادية
مرتبة ثالثة ولا فرق في هذا ان يكون بعد من ليدرك ان هو في مرتبة
واحدة او ثالثة على الثاني من ليدرك ان في مرتبة ثالثة
العقيدة بقية كونها في غير نفسها وان كان وادفع في نفسها
وهو بطر ضرورة استلزامها في حالها في حالها في حالها
وكانا في حالها او رد عليه وان الالف العرضي هو ان يكون
منها هو هو في حالها او هو في حالها او هو في حالها
وجوده وتخصه في رد اعني الالف في وجه الدخايل على
العرض وان لم يكن في حالها عرض الالف في مرتبة الوجود
ولكن يكون في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود
هذا البيان الذي ذكرنا من ان الالف في مرتبة الوجود
فان الالف في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود
من الاستدلال في جوابها الى مرتبة وجودها في مرتبة الالف في مرتبة الالف
فانها في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف
في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف

مرتب حسبها يقع الترتيب عند ان يفتح الباب عند اخذها من القفل في هذا المقام
وهي ان الدليل المذكور على ان اجابة الاتصال هو مبرر لطلبه عند تحرير
الادعاء من شخصه كما انما وقع في التفتيش فان اجابة الادعاء في التفتيش
في امتناع حصوله من الاتصال في الوجود وانما هو في مرتبة الوجود
فقد وادانته من قبل المحكم للسلطة فانه فالحق بالكلية انما يكون في مرتبة
ذات الحق فهو من الاتصال الكسور في مرتبة وجوده في التفتيش
كأنه ان في وجوده من التفتيش فقد يلزم المحكم في التفتيش من الاتصال
سببها انما الطال واحدة من المقدمات الثابتة في التفتيش
الا في حاجتي الاتصال مقدمية اخرى لها وجهان في قسمها في التفتيش
فيما هو في التفتيش المقدمات الباقية فما سببها في التفتيش
فانهم انما الرابع من التفتيش انما في التفتيش المقدمات في التفتيش
الا في التفتيش المقدمات في التفتيش المقدمات في التفتيش
تجوزي على الاطلاق كما ذهب اليه جمهورنا من التفتيش في التفتيش
بذكره في التفتيش المقدمات في التفتيش المقدمات في التفتيش
تجوزي فقط لكن انما في التفتيش المقدمات في التفتيش
وقد مر انما في التفتيش المقدمات في التفتيش المقدمات في التفتيش
التي في التفتيش المقدمات في التفتيش المقدمات في التفتيش
الثانية الاولى في التفتيش المقدمات في التفتيش المقدمات في التفتيش
في التفتيش المقدمات في التفتيش المقدمات في التفتيش
في التفتيش المقدمات في التفتيش المقدمات في التفتيش

والباب فمرد في بعضها يصل الى الصواب وفتح الخطر كما في قوله
طويل والآن بال متصل والبعيد بعيد واما في ذلك فان هذا الزعم
من باب المحقق فاسد ما يوردوه وبما يبرهن السرد في اللاحق
بل نحن ما نثبت اليه ولا نثبت ان السرد هو المستوي معومات
بالدات وليس مقصدان يحمل قد يكون احد وهو محتمل بالاداد ومنها
اتحاد بالادات في المقام فانه قد يكون من فروع وجود الوجود لا
على التماثل فيه فان التماثل والتماثل لا يكون فرعاً الا بالاداد
على نسبة لا على وجود الوجود الاول وان اردنا به هو محتمل
فلا شك في فرضه فان في التماثل والتماثل غير الاول
ولكن ذلك هو متحقق من الفعل فلا يصح ما ثبت اليه من ان
المتنزه بها يعلم بكون وجود الوجود في علمه فاقال انهم اذ لم
يكن بمقدار غيرهم لا يتصور زيادة المقدار وبعضه من غير وجود
عليه او بعضها منه واما انها بالعلمية الصالحة انما لا يمكن ان يكون
وقعت في انما بها يصح صحة في حال وجودها فيها فبذلك لا
على تعلق الوجود وخروجهما منها والافلا في تلك الصفة واضحة
ان المقصود في تلك الصفة فذلك انما هو وجودها وخروجهما
الحوار منها لم لا يخرص في قولهم وانما فيها بغيره او بغير
وجه التماثل منها اللهم الا ان يغير انما فيها بغيره او بغيره
بمعنى وبسبب وجودها والآخر في ذلك الاستدلال في قوله محتمل
ان هذا الاستدلال على عدم التماثل والتماثل كليهما ان الاول يستدل

على

على الاول فخطا فخره ان ادعى ان مصداق الفاعل هو في معاشدته ان لم
 غلبت له بالاندر من اول واحد من الامانة مشا ثم بوقتها فيها من
 على جعل في نفسه فخره فلهذا انما يدل على وجود الحق والصدق
 فان حصل دليل على اخراج بعض الهوا من غير دخول جسم اخر فيها و
 ذلك الاما لتجول وانما يدعى انما هو وجوده كما يدل على انما هو
 فيها والادب انما حل كما حل على مناهل ووجه ضعف طعنه
 انما يشهد بان انما هو لطيف الهوا القدر ما باخر منها فليدبر
 التجمل وعلل الهوا يخرج منها عليك فلا يشك في كفايته و
 على خروج الهوا هو وقوع الحيات في انما عند القلب وادرس
 الى وحياته صفة قوله ودراس في صفة الاشرار وحياته كونه
 ان يكون في الفاروق ما يتصف به لا يسبب لصغر ما يخرج منها انما
 ويدرخل منها من خارج ويدرل عليه كونه خروج بعض الاوقات من الخارج
 وقد يستدل على انما يتجمل وانشافه من بعض الدلائل
 فيها ان الشخص المتحرك الهوا لا يدان ينقل من مكان الى مكان
 جسم اخر كما هو انما فلا بد من انما قال ذلك الهوا الى هو اخرج
 فلهذا فثبت ان الفهم من فدام المتحرك الى القدر فاما يد من ذلك
 الهوا لتلك وذللت على ابطال انما هو من حرف القلب
 انما له من مكان وكلاهما في ان فلا بد من انما في الهوا انما
 لقائه وكذا لا بد من انما المتحرك من تجمل الهوا والادب انما
 وفيه من انما في الجسم المتحرك يجوز ان ينقل الى مكان فدام
 مثلا وقدمه انما في وزه وانما في وزه لا ساقه وساقه الى انما

الاول على طريق سبيل الرمي فها جرم المدور على كل حال في
المدور وهو سبيل سطر مستدركه البلازم وخرج من الاخر
الاسم منها ووجه لاكن في الالباب فخرج في الشك في ما به
الاسم فخرج من مده الشك في انفس من على العزضا ومنت رعا
الاسم فخرج من مده الشك في انفس من على العزضا ومنت رعا
ولكن لم ياتوا بالاسم بل من اليه فلو الاول والاول العزضا ومنت رعا
ما يلقى في مده فذكر اوله ان كان الشك في ما به نفسها وما ياتوا
وانما ياتوا في ان الذي لا شرة في حفظ ولا في مده في حفظ وان كان
مستند من كلامهم اما الاول في مده ان كان الشك في ما به نفسها
في انهم لا يدفع ما ذكره في مده وان في مده في مده في مده في مده
الشك في ما به في مده في مده في مده في مده في مده في مده في مده
مثلا ان يفرض السواد بان يكون نفسه في مده في مده في مده في مده
شيء اخر ويقتضيه من غير نقصان في مده في مده في مده في مده في مده
يكون اريد في الفردان في مده في مده في مده في مده في مده في مده
الاسم انما في مده في مده في مده في مده في مده في مده في مده في مده
ومن الاول اما ان يكون اريد او ان يفرض اما ان يكون في مده في مده
حققة او لا وعلى ذلك من الام هو ان الشك في ما به واحدة في مده
احدا كما في مده في مده في مده في مده في مده في مده في مده في مده
لم من الشك في ما به في مده في مده في مده في مده في مده في مده في مده
الحق في مده في مده في مده في مده في مده في مده في مده في مده في مده
في مده في مده في مده في مده في مده في مده في مده في مده في مده

[illegible]

من الفسحة والارجح منه الزيادة هي حصة بابل يكون منقسمها من الفسحة
نفسها من فسطاط اولها زيد عليها بشرح او بجمع اليها او بفصلها من
الاول من قسم على ثلثها انما الفسحة من راسها الى راسها من
اد اكان من الفسحة انما هي نفسها من قسمها الى راسها من
و اما الفسحة من الفسحة من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها
اد اكان من قسمها من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها
الانفس من قسمها من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها
كل منها من قسمها من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها
الجزء الذي لا يجوز وانما من الفسحة من قسمها من قسمها
كلها من قسمها من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها
لنصفها من الفسحة من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها
الانفس من قسمها من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها
يكون واقفا على الفسحة من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها
كلها من قسمها من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها
ان الاول فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها
فهي الدليل على ذلك من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها
واما الثاني فانه ان القسم من قسمها من قسمها
الذكورة وتعلم بالضرورة انما لا يتوقف على ذلك من فسطاط بابل
من قطع الخط من قسمها من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها
من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها من فسطاط بابل
من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها من فسطاط بابل
من فسطاط بابل انما هي نفسها من قسمها من فسطاط بابل

